حدس

ديمقراطية - علمانية
مواطنة - تنمية - سلام

العدد (٦) ٤ / حزيران - يونيو/ ٢٠٢٦ — صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

الافتتاحية ...

متى ترحل سلطة الأمر الواقع في دمشق؟

لا يخفى على أي مشتغل في الشأن السياسي السوري أن سؤال توقيت رحيل هذه السلطة، أو الأصح سؤال: كم من الوقت ستحكم؟ كان مطروحاً منذ اليوم الأول لإيصالها إلى سدّة الحكم، وظل هذا السؤال حاضراً خلال العام والنصف الماضيين، لكن خلال الشهرين الماضيين، أصبح السؤال أكثر حضوراً، ليس فقط في دوائر المشتغلين في الشأن العام، بل على لسان كثر من السوريين، الذين أصبحت معاناتهم تفوق طاقاتهم على الاحتمال، خصوصاً مع الارتفاع الهائل الذي شهده قطاع الطاقة والمحروقات، والذي انعكس بشكل فوري على مختلف مناحي الحياة للمواطنين.

إنّ أي سلطة تصل إلى الحكم بعد انهيار نظام بشار الأسد، ومن أجل أن تكون قادرة على إدارة الدولة، وتأمين تحول تدريجي نحو الاستقرار والتعافي، كان عليها أن تبدأ منذ اليوم الأول بتقييم شامل لمختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تحدد مستوى خطورة المشكلات التي وصلت إليها البلاد، كي تتمكن من وضع خطط عاجلة، لتلافي الانهيار نحو الأسوأ، وأن تكون مدركة أن حجم المشكلات القائمة يحتاج إلى إشراك أوسع طيف ممكن في العمل على إيجاد حلول واقعية وممكنة، لوضع جميع المشاركين أمام مسؤوليتهم الوطنية، بما في ذلك الإخفاق في التخطيط والتنفيذ.

لم تقم السلطة بأي تقييم موضوعي لما آلت إليه البلاد، ولم تواجه نفسها بسؤال الكفاءة وضرورة المشاركة وتحمل المسؤوليات

السؤال الأساسي الذي كان ينبغي طرحه: هل تستطيع جهة واحدة مهما بلغت من الكفاءة أن تنهض بأعباء بلاد خارجة للتو من حرب داخلية طويلة، أتت على معظم مقدرات البلاد، وهجّرت الملايين، ومن ضمنهم كفاءات وطنية في مختلف المجالات، وانهيار الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته، وانقسام اجتماعي غير مسبوق، واستفحال الأميّة في أوساط الجيل الجديد، وانتشار السلاح، وانهيار المنظومة العسكرية، وغير ذلك من أزمات حفرت عميقاً في جسد البلاد؟

لم تقم السلطة بأي تقييم موضوعي لما آلت إليه البلاد، ولم تواجه نفسها بسؤال الكفاءة وضرورة المشاركة وتحمل المسؤوليات، بل على العكس من ذلك، اعتبرت أن إيصالها أو وصولها إلى سدّة الحكم كاف لمنحها الشرعية، والأسوأ منحها الحق في إدارة البلاد بشكل منفرد، على اعتبار أن السلطة غنيمة للجهة المنتصرة في الحرب، مراهنة بذلك على الإنهاك الذي أصاب السوريين خلال فترة الحرب، والذي سيجعلهم يشعرون بأن أسوأ وضع في ظل السلطة الحالية هو أفضل من الأوضاع التي كانت سائدة خلال حكم بشار الأسد بعد عام ٢٠١١.

عوّلت سلطة الأمر الواقع على ما اعتبرته دعماً سياسياً أمريكياً، سيفضي بشكل آلي إلى دعم إقليمي، يُترجم إلى مساعدات مالية كبيرة، من شأنها أن تبث حالة ارتياح شعبي عام، يصبح بمثابة تفويض، يساعد السلطة في تهرّبها من استحقاقات سياسية داخلية، في مقدمتها تحديد طبيعة النظام السياسي الذي سيعتمده السوريون في نهاية المرحلة الانتقالية، لكن ما عوّلت عليه السلطة، سرعان ما تكشف أنه حسابات خاطئة، في منطقة تعجّ بالأزمات والمشكلات والملفات الشائكة والمعقدة.

ولئن كان صحيحاً نسبياً، وإلى حدّ كبير، أنه في بلد مثل سوريا، لا توجد فيه ثقافة سياسية عامة، ولا اهتمام واسع بالشأن العام، فاقمته الأوضاع الكارثية في سنوات الحرب، ما يجعل من مستوى الأوضاع المعيشية معياراً أساسياً في مدى قبول الناس للسلطة، إلا أن هذا الأمر نفسه، يجعل من التردي السريع للأوضاع المعيشية سبباً في مقارنة العامة بين أوضاعهم المعيشية اليومية قبل انهيار نظام بشار الأسد وبين أوضاعهم الحالية في ظل سلطة الأمر الواقع.

قبل هروب بشار الأسد، كان المواطن يدفع أقل من دولار واحد تكلفة حصوله على ساعات قليلة من الكهرباء، لكن مع الزيادة الهائلة لأسعار شرائح الكهرباء، أصبح متوسط ما يدفعه ربّ الأسرة عن فاتورة الكهرباء، حوالي ٨٠ دولاراً، وهو ما يعادل معظم راتب الموظف في القطاع العام، كما ارتفعت مادة الخبز من ٤٠٠ ل.س إلى حوالي ٥٠٠٠ ل.س، أي بزيادة ١٢ ضعفاً عن السابق، في الوقت الذي انفتحت فيه السوق المحلية على البضائع الصينية والتركية، التي وجهت ضربة قاضية لما كان قد تبقى من بعض الصناعات الوطنية.

هل هناك مستثمر خارجي أو محلي فعلي يمكن أن يستثمر في بلد خارج من الحرب؟ هذه هي المعضلة التي وجدت سلطة الأمر الواقع نفسها في مواجهتها، فقدوم الاستثمارات إلى بلد انتهت فيه الحرب، أكانت خارجية أم داخلية، رهن وجود وثيقة فعلية تعلن انتهاء الحرب، كما جرى في لبنان بعد اتفاق الطائف، الذي مهد الطريق أمام مؤتمر المانحين في الكويت، وفتح الباب أمام مساعدات وتمويلات كبيرة للبنان بعد انتهاء الحرب، لكن سلطة "من يحرّر يقرّر" اعتبرت أنه لا حاجة لها بوثيقة من هذا النوع، كان يمكن أن تتأسس انطلاقاً من مؤتمر حوار وطني سياسي حقيقي، يبلور تصوراً واضحاً للمرحلة الانتقالية، وما ستفضي إليه.

هل ستواجه سوريا فصلاً دموياً جديداً، أم أن السوريين سيكونون قادرين على العمل لبناء بديل سياسي وطني ديمقراطي؟

الأسوأ من كل ذلك، أن سلطة الأمر الواقع، وبدلاً من العمل السريع على تصفير المشكلات الداخلية، قامت بمفاقمتها، عبر مجزرتين ضد المدنيين العلويين والدروز في الساحل والسويداء، أحدثت المزيد من الشروخ في الجسد الوطني السوري، وهو المثقل أساساً بهذه الشروخ، وهذا وحده كاف لفهم قصور وعي السلطة بماهية الدولة والسلطة معاً، وبقصور وعيها بما نشأ وتراكم من معضلات وطنية كبرى خلال ١٥ عاماً من الحرب، وقد كان عام ونصف العام من حكمها كفيلاً بإظهار رجحان عقلية الأمير والفصيل على عقلية الدولة، التي غابت تماماً مع كل خطوة اتخذتها هذه السلطة.

إن رحيل هذه السلطة بشكل أو بآخر معروف ومبتوتٌ فيه عند القوى التي أوصلتها للحكم، لكن السؤال: هل ستواجه سوريا قبيل رحيلها فصلاً أو فصولاً دموية جديدة من العنف والدماء، أو أن رحيلها نفسه سيكون مقدمة لفصول عنف جديدة، أم أن السوريين سيكونون قادرين على العمل لبناء بديل سياسي وطني ديمقراطي؟

المحتويات

الافتتاحية (١)
متى ترحل سلطة الأمر الواقع في دمشق؟

ملف العدد (٢-٣)
ندوة لـ "حدّس"
تناقش ملف اختطاف النساء السوريات

مقالات رأي (٤-٥-٦-٧)
السلفية والسياسة ... والمختبر السوري
السلفية في بدلة الدولة:
من يحكم الآخر في سوريا الجديدة؟
السلف والسلفية
محاولة لفهم السلفية المعاصرة!

تحليل سياسي (٨-٩)
اتفاق مستحيل ...
لماذا تتعثر التسوية بين واشنطن وطهران بعد الحرب؟

مؤشرات (١٠-١١)
القمح في سوريا:
من أزمة التسعير الراهنة
إلى تشكّل البنية التاريخية للقطاع الزراعي

ثقافة (١٢-١٣)
إنّي أتهم:
المثقّف بين قسوة السّلطة وهشاشة المجتمع

ذاكرة المستقبل (١٤)
الياس مرقص ... الراهن أبداً
في مستقبل الفكر والسياسة السوريين

حدس

ملف العدد

العدد (٦) ٤ / حزيران - يونيو/ ٢٠٢٦

صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

تناولت مسؤولية سلطة الأمر الواقع عن سياقه وتبعاته
ندوة "حدس" تناقش ملف اختطاف النساء السوريات

(حدس) - هيئة التحرير:

في أعقاب مجازر الساحل التي ارتكبتها قوات سلطة الأمر الواقع في دمشق، بحق مدنيين علويين، في آذار/مارس ٢٠٢٥، برز مع الوقت ملف المختطفات من بنات الطائفة العلوية، والذي واجه حملات ممنهجة من قبل إعلام السلطة ومؤثريها لضرب مصداقية الروايات عن حالات الخطف، وتحويل بعضها إلى شأن شخصي.

وقد عادت هذه القضية بقوة مع حالة الفتاة بتول سليمان علوش، التي تبيّن أنها تقيم فيما سُمّي "بيت الأخوات" في مدينة جبلة، مع تأكيد ذويها بأنها مختطفة، خصوصاً بعد لقائها، وحديثهم عن أوضاع نفسية غير طبيعية تعيشها ابنتهم.

حول ملف المختطفات، وتشابكاته السياسية والإعلامية والحقوقية والأمنية، عقد الحزب الدستوري السوري (حدس) ندوة عبر تقنية الفيديو، يوم السبت ١٦ مايو/ أيار الماضي، أدارتها الإعلامية سوزان سالمة، وتحدث فيها كل من إيمان أحمد ونوس، الكاتبة المتخصصة بشؤون المرأة والطفل، وحسام ميرو، الأمين العام للحزب الدستوري السوري، وديما الخطيب، كاتبة وسياسية مستقلة، ود. راتب شعبو، كاتب وسياسي مستقل.

سوزان سالمة

وفي مستهل الندوة، قالت سالمة في التقديم إن أهمية الندوة تكمن في كونها تتناول موضوعاً بالغ الخطورة والحساسية لأنه يتعلق بواحدة من أخطر الانتهاكات التي تشهدها سوريا في ظل واقعها السياسي والأمني الراهن، وهي ظاهرة خطف النساء والاختفاء القسري.

وأكدت أن الندوة تأتي في سياق تصاعد مقلق لجرائم استهدفت نساء سوريات في ظل أوضاع كارثية وأمنية مضطربة، تترافق مع اتهامات خطيرة بوجود تقصير أو تواطؤ أو عجز من قبل سلطة الأمر الواقع، ومع مؤشرات على أبعاد طائفية في بعض هذه المشترك والسلم الأهلي في سوريا.

وأشارت سالمة إلى أن الحزب الدستوري السوري، ومن موقعه السياسي، يؤكد أن هذه الانتهاكات لا يمكن التعامل معها كحوادث فردية، بل كجزء من سياق أوسع يتصل ببنية السلطة، وبغياب المساءلة، وبانهيار منظومة الحماية القانونية، ما يفرض فتح نقاش جاد ومسؤول حول أبعاد هذه الظاهرة ومسؤولياتها وسبل مجابهتها.

الخطف والاغتصاب والسبي أحد أشكال حضور المرأة في المشهد السوري ما بعد ٢٠١١ من منطلق أنها ممارسات لإذلال الخصم وإهانته والطعن بكرامة ذوي الضحية

إيمان أحمد ونوس

توصيف الظاهرة:

قالت الكاتبة إيمان أحمد ونوس إن "ظاهرة خطف النساء ظاهرة معروفة في كل المجتمعات. فالمرأة عبر التاريخ، وعبر تاريخ النزاعات سواء المحلية أو الدولية، كانت أداة من أدوات الحروب، وكانت تُستغل دائماً سواء بالاغتصاب أو بالخطف أو بالسبي".

وأضافت "نحن نتذكر في التاريخ القديم كيف كان يتم سبي النساء وتقييدهن بسلاسل وبيعهن في سوق النخاسة. في العصر الحديث تطورت الحياة وتطورت الأساليب، لكن للأسف بقي المضمون نفسه، وهو موضوع النظرة للمرأة بطريقة دونية، وأنها وتابعت ونوس: "رأينا في العراق، وأثناء الحرب ووجود المجموعات المسلحة، كيف تم اختطاف النساء الإيزيديات وسبيهن، وفي بعض الأحيان اغتصابهن، وسوريا ليست استثناء، خصوصاً في هذه الفترة طبعاً. لا نستطيع أن ننفي أنه منذ بدء النزاع المسلح في ٢٠١١-٢٠١٢ كانت المرأة حاضرة بقوة، في مجالات إيجابية ومجالات سلبية أيضاً، وكان الخطف أو الاغتصاب أو السبي أحد هذه الأشكال، من منطلق أنها ممارسات لإذلال الخصم وإهانته والطعن بكرامة ذوي الضحية، وحالياً تفاقمت هذه الممارسات وأصبحت ظاهرة، وهي من أعقد أشكال الانتهاكات، لأن فيها دوافع مختلفة، وإن كان الدافع الأساسي برأيي طائفياً".

كانت المرأة حاضرة بقوة، في مجالات إيجابية ومجالات سلبية أيضاً، وكان الخطف أو الاغتصاب أو السبي أحد هذه الأشكال، من منطلق أنها ممارسات لإذلال الخصم وإهانته والطعن بكرامة ذوي الضحية، وحالياً تفاقمت هذه الممارسات وأصبحت ظاهرة، وهي من أعقد أشكال الانتهاكات، لأن فيها دوافع مختلفة، وإن كان الدافع الأساسي برأيي طائفياً".

وحول توسع هذه الظاهرة، وعدم اقتصارها بالمطلق على بيئة طائفية محددة، قالت ونوس: "لاحظنا في الفترة الأخيرة أنها لم تقتصر على النساء من الطائفة العلوية فقط، وإنما امتدت لتشمل حتى الطائفة السنية. للأسف أصبحنا مضطرين نتكلم بهذا المنطق، لكن نحن مضطرون لتوصيف الحالة كما هي. ففي حلب مثلاً، رأينا السيدة براء اختُطفت أول مرة ثم أُعيدت إلى منزلها، ومن ثم وفي إطار عملية سرقة منزلها تم اختطافها هي أيضاً، وهناك الفتيات اللواتي اختطفن من منطقة خان الشيح في ريف دمشق، وإحداهن وُجدت مقتولة بعد اختطافها لمدة عشرة أيام، وأيضاً الفتاة التي عُثر عليها في منطقة تلبيسة في حالة يرثى لها بعد أن اختُطفت لفترة طويلة، وبعد تعرضها لاغتصاب بشكل عنيف أثّر على قدراتها العقلية، وأصبح من الصعب جداً معرفة ما الذي حدث معها، وربما فقدانها للقدرات العقلية ناتج عن ما يُعطى لهذه الفتيات من أدوية أو غيره، ولا ندري كيف يتعامل الخاطفون معهن.

وفي السويداء أيضاً تم استخدام نفس الطريقة أثناء الهجوم على المدينة، قسم منهن عدن عبر تبادل أسرى، وقسم آخر ما زلن مختطفات حتى الآن".

وختمت ونوس: "نعود إلى الظاهرة أو الحادثة الأخيرة التي ألقت الضوء بشكل فجّ وكبير وضروري على حوادث الخطف في سوريا، وتحديداً في منطقة الساحل، قضية بتول علوش وما تبعها من تكذيب وتصديق وروايات متعددة.

فبغض النظر عن كل ما حصل، أنا أرى أن هذه الفتاة مختطفة بأكثر من شكل: مختطفة بتفكيرها، ومختطفة بجسدها، ومختطفة بطائفتها عندما قالت إنها (هاجرت في سبيل الله).

أيضاً لهذه الظاهرة دوافع كثيرة، ليس فقط إذلال وإهانة الخصم، هناك دوافع اقتصادية مثل طلب فدية، وهناك أيضاً أسباب سياسية يتم فيها اختطاف فتيات أحياناً لمواقف سياسية يتبعها إخفاء قسري".

الجانب السياسي في عمليات الاختطاف هو نشر جو من الترهيب، ووضع الناس في مجال من اللايقين واللامعرفة، وهي سياسة تتبعها السلطات لإخضاع المجتمع

د. راتب شعبو

دافع ترهيبي ممنهج:

وحول السؤال حول علاقة هذه الظاهرة بضعف أو انهيار المنظومة الأمنية والقضائية، قال د. راتب شعبو: "برأيي الموضوع يتجاوز مسألة عدم وجود سيطرة أمنية أو انهيار المنظومة الأمنية وغيره من هذا الكلام، لأن الموضوع له خلفية سياسية تستثمر في جانب عقائدي جاهز لدعم هذا النوع من السياسات.

الجانب السياسي فيه برأيي هو نشر جو من الترهيب، ووضع السلطات لإخضاع المجتمع.

فإذاً الموضوع ليس موضوعاً أمنياً بل موضوعاً سياسياً بالدرجة الأولى، وبرأيي ما لم يُواجه هذا السلوك المدمر، فسوريا تتجه نحو الأسوأ".

ظاهرة تؤكد استمرار الحرب:

حول دلالات هذه الظاهرة سياسياً ووطنياً، وعلاقتها بغياب عملية انتقال سياسي واضحة وسليمة، قال حسام ميرو: "بداية أقول إننا في سوريا لم نخرج من الحرب، ما زلنا في أجواء الحرب ومناخاتها، موقفنا في الحزب الدستوري السوري كان واضحاً منذ البداية، وهو أن كل حرب، سواء كانت دولية أو أهلية، لا تنتهي إلا بكتابة وثيقة تنهي الحرب، أي وثيقة تؤسس لعلاقات ما بعد الحرب.

حتى في أسوأ الأحوال، كما في لبنان مثلاً، الحرب الأهلية انتهت باتفاق الطائف بين الأطراف المشاركة، وبالتالي هناك وثيقة ما زالت معتمدة، على الرغم من كل المشكلات.

بعد انهيار نظام بشار الأسد، كان مأمولاً أو متوقعاً أن تكون هناك بداية جديدة تبدأ بكتابة وثيقة، عبارة عن عقد اجتماعي يتناول القضايا الأساسية للأزمات الوطنية الناشئة خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، من شكل نظام الحكم، إلى دور الجيش والأمن في الشأن العام، إلى الاقتصاد السوري، إلى شكل الدستور المقبل، بحيث يضع السوريون مصالحهم على الطاولة ويناقشونها، وتكون خلاصتها وجود وثيقة أو عقد، لكن هذه الوثيقة لم تُكتب بعد. أتت هذه السلطة وقالت: (من يحرر يقرر)، وانتهى الموضوع.

تتمة في الصفحة (٣)

(تتمة)

قالت السلطة الحالية نحن خرجنا من نظام الأسد ونريد فعلياً أن نحكم من دون مشاركة السوريين. بمعنى أن هذه السلطة لم تنه الحرب، وهذه مسألة أساسية، لذلك فإن استمرار عمليات الخطف الطائفي هو شكل من أشكال استمرار الحرب، ولو بوتيرة منخفضة".

أ. حسام ميرو

وأضاف ميرو: "اليوم لم تعد الحرب بشكلها القديم، لكن الحرب قائمة في الحالة السورية، عندما نرى صعود أو استمرار خطاب الكراهية بين السوريين، فهذا دليل على أن الحرب لم تنته، لأنه لو انتهت الحرب لما بقي هذا الخطاب، والفئة الحاكمة هي فئة مُستَلبة للسياسة ومحتكرة لها في المجتمع، وبالتالي منطق الإخضاع سوريا، لديه أدواته، وقد تختلف عن أدوات النظام السابق".

وحول البعد الطائفي أشار ميرو إلى أن "هناك من يريد محاكمة كل علوي بوصفه مسؤولاً عن النظام، وكأن القيادات الأمنية لم تكن معروفة، بينما القانون الدولي واضح، وهناك مفهوم مسؤولية القيادة، وهي المسؤولية تقع على القادة وفق هرم واضح من القائد العام إلى رؤساء الأفرع الأمنية، وهذا يعني أن هناك أسماء ومسؤوليات واضحة، وهو ما يؤكد عليه كل من بروتوكول روما واتفاقية جنيف الرابعة، فيما يتعلق بمسؤولية القيادة في الجرائم".

الفئة الحاكمة هي فئة مُستَلبة للسياسة ومحتكرة لها في المجتمع، وبالتالي منطق الإخضاع هو منطق أساسي في فهم الحالة السورية

استهداف النساء العلويات:

وحول دلالة استهداف النساء العلويات بشكل خاص، قالت الكاتبة ديما الخطيب: "غالباً النساء هن الأكثر هشاشة في أي مجتمع، خصوصاً في النزاعات أو الحروب الأهلية، ويتم استخدامهن كأدوات صراع، وأدوات إخضاع، وأدوات تفاوض، وابتزاز واستغلال جسدي وجنسي.

في الحالة السورية منذ ٢٠١١، بدأ الخطف الطائفي في حمص، بخطف متبادل على أساس طائفي بين العلويين والسنة، وأنا لن أعتذر عن التوصيفات، لأن هذا الواقع يجب أن يُوصف كما هو".

وتابعت الخطيب: "استخدمت السلطة في عهد الأسد النساء أيضاً كأدوات ضغط على المقاتلين أو أسرهم، وشاهدنا أيضاً فصائل مثل جيش الإسلام كيف استخدمت النساء العلويات في عدرا العمالية، وكيف وُضعن في أقفاص وتم التجول بهن.

وفي ريف اللاذقية عام ٢٠١٣، دخلت جبهة النصرة، التي أصبحت لاحقاً هيئة تحرير الشام بقيادة الشرع، وتم اختطاف نساء وأطفال، وما يزال هناك نحو ٨٢ امرأة لم يعدن حتى الآن، وهذا رقم موثق بالأسماء.

كما رأينا "داعش" وكيف تمت استباحة المجتمع الايزيدي وبيع النساء كسبايا.

إذن هذا النمط ليس جديداً.

اليوم، بعد سقوط نظام الأسد، بدأ الخطف منذ اليوم الأول أو التالي، من حالات متعددة.

ثم جاءت أحداث الساحل في ٦ آذار ٢٠٢٥، وما رافقها من استباحة للمجتمع العلوي، بما فيه استهداف الرجال وخطف النساء، مع تكتم على حالات عنف جنسي.

ثم ما حدث في السويداء أيضاً.

كل ذلك يطرح سؤالاً حول طبيعة السلطة الحالية، التي هي في جذورها سلطة دينية عقائدية، قبل أن تكون سياسية، وتقوم على الإخضاع وعدم قبول الآخر.

هناك أيضاً فتاوى تجيز عدم إعادة بعض المختطفات بحجة تغيير الدين، وهذا يعكس بُعداً طائفياً واضحاً، كما أن طريقة عرض بتول علوش أمام الكاميرات، وإحاطتها بمجموعة من الرجال، هي شكل من أشكال الإرهاب وانتهاك الكرامة.

وهناك أيضاً محاولات إعلامية لتقديم روايات رومانسية لتبرير حالات الخطف، وهو أمر مرفوض ومضلل، كما أن هناك أسئلة مشروعة حول (بيت الأخوات)، ومؤسسات أخرى تعمل ضمن هذا السياق، وكل ذلك يشير إلى مشروع أوسع لإعادة تشكيل المجتمع وفرض هوية واحدة".

تغييب الظاهرة إعلامياً:

وحول ما تستحقه ظاهرة المختطفات من ضرورة تسليط الضوء عليها كقضية رأي عام، قالت الكاتبة إيمان أحمد ونوس: "هناك ضعف في الإعلام، رغم بعض الإشارات إلى الانتهاكات، لكنها ليست مؤثرة، وفي المقابل، هناك مؤثرون في وسائل التواصل الاجتماعي يقومون بتبرير أفعال السلطة، بينما المثقفون السوريون ليس لهم تأثير يذكر، وبشكل عام توجد حالة ضعف عام في متابعة الانتهاكات في سوريا، ليس فقط قضية المختطفات، لكن أيضاً ظاهرة القتل اليومي في سوريا، والتي أصبحت ظاهرة متفشية ومرعبة".

كما أشارت ونوس إلى "الخوف الذي بثته ظاهرة اختطاف النساء من خوف لدى عائلات كثيرة، أصبحت تخشى من ذهاب بناتها إلى الجامعات، أو من ضرورة الالتزام بمواعيد عودة مبكرة قبل حلول المساء، خوفاً من تعرضهن للاختطاف".

إدانة الخطف والانتهاكات موقف سياسي مواطني:

وحول دور القوى والأحزاب السياسية في كشف أبعاد هذه الظاهرة وإدانتها وتوضيح مسؤولية السلطة فيها، قال حسام ميرو، الأمين العام للحزب الدستوري السوري: "كان من المعول أن يكون لبعض الأصوات العقلانية والثقافية والسياسية موقف واضح، في إدانة المجازر الطائفية التي ارتكبتها سلطة الأمر الواقع في دمشق، وما تلاها من عمليات خطف للنساء بشكل خاص، لكن كثر من السياسيين والمثقفين الذين كانوا معارضين لنظام الأسد، أخذوا مواقف متماهية مع السلطة كلياً، أو موقفاً تبريرياً، أو موقفاً مشككاً لما تعرض له الضحايا، وهذا يكشف عن عيوب خطيرة في الواقع الثقافي والسياسي السوري".

ورأى ميرو أن "الأحزاب السياسية في سوريا لم تنشأ بدلالة المواطنة، بل تحت شعارات قومية وإسلامية ويسارية، وحتى تلك التي نشأت لاحقاً، وبعدها في خضم الحرب، ونادى أصحابها بالمواطنة، كانت مواقفهم أقرب إلى السلطة، بدل أن يكونوا مع قيم المواطنة المتساوية".

وحول موقف الحزب الدستوري السوري، قال ميرو: "كان موقف الحزب واضحاً من طبيعة هذه السلطة، حيث أنها أتت من خلفية سلفية جهادية، لا تؤمن بمنطق الدولة والمواطنة، وأنها قامت مباشرة بعملية احتكار للسلطة، وباشرت حكمها بمجزرة الساحل، ثم السويداء، وقد أصدر الحزب بيان إدانة للمجزرتين، كما عمل الحزب على بيان عام عرضه للتوقيع لمن يرغب من سياسيين ومثقفين، وقد رفض بعضهم، ممن كانوا محسوبين تاريخياً، على الخط الوطني الديمقراطي، التوقيع على البيان".

هناك خوف كبير من الإدلاء بشهادات، فالكثير من الأسر التي تحدثت عن خطف بناتهن عادت إلى تغيير روايتها نتيجة الخوف وتحت الضغط

ديمة الخطيب

المجتمع المدني وحماية المصادر:

حول تقييم الوضع الاجتماعي لذوي المخطوفات وقدرتهم على المحاسبة، قالت الكاتبة ديما الخطيب "إن وضعهم صعب، وهناك خوف كبير من الإدلاء بشهادات، فهناك الكثير من الأسر التي تحدثت عن خطف بناتهن عادت إلى تغيير روايتها نتيجة الخوف وتحت الضغط، لذلك ينبغي تقديم حماية من يدلي بشهادات من أهالي المختطفات لحماية عملية التوثيق حفاظاً على حياتهم.

أما عن دور المجتمع الدولي، قد لا يكون مباشراً لكنه مهم، لأن المنظمات تجمع معلومات وشهادات، ونرى أنه في لحظات معينة تُستعاد هذه الملفات كأدوات ضغط على السلطات، فهذه القضايا

تمييع الإطار السياسي لجريمة الاختطاف:

مع تأكيده على أهمية الجانب الحقوقي في قضية المختطفات، أعاد د. راتب شعبو التأكيد على الموقف المريب لعموم المثقفين السوريين، فقال: "هناك بعض المنظمات والحقوقيين الذين يعملون، لكن المشكلة الأوسع تكمن خارج الإطار الحقوقي، خصوصاً لدى المثقفين، المثقف السوري غالباً ما يخرج الجريمة من سياقها السياسي ويحولها إلى مجرد وقائع منفصلة، ويقدم خطاباً تبريرياً، بينما دور المثقف هو إدانة الانتهاكات، كما أن المثقف تماهى مع حالة قبول المجتمع الدولي بالمجموعة التي تحكم اليوم، وبدل إدانته لكل ما قامت به من انتهاكات، يقوم المثقف بالاندماج مع المجموعة الحاكمة، ويسهل لها ما تقوم به".

وأشار د. شعبو إلى "وجود مسار واضح في نهج هذه السلطة، وهو إحكام السيطرة كما كان عليه الحال سابقاً في نظام الأسد، وهو ما سيتوضح أكثر مع الوقت، وأن الأنظمة الاستبدادية حين تعتقل سياسياً أشخاصاً أبرياء فهذا يعني أن المجتمع كله معتقل معنوياً، كذلك حين تختطف نساء، فهذا يعني أن كل النساء السوريات مختطفات، وكل الآباء مختطفون، مثل والدة بتول علوش".

العدد (٦) ٤ / حزيران - يونيو/ ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

السلفية والسياسة ... والمختبر السوري

حسام ميرو - الأمين العام للحزب

بقدر ما يبدو بسيطاً وممكناً إنشاء تعريف لمفهوم السلفية، بوصفها عودة وتقديس للماضي على حساب الحاضر والمستقبل، بقدر ما يبدو الاشتغال على فهم الظاهرة في سياقاتها التاريخية المتعددة أمراً بالغ الصعوبة، بل أن الوقوف عند التعريف على اعتبار أنه كاف لتوصيف الظاهرة أمر مُضلل معرفياً، وهذه عادة من يكتفون بالسطح، لأسباب متعلقة بالقصور المعرفي أو لنزعة أيديولوجية مسبقة.

لماذا تعود مجموعة بشرية ما، مجموعة صغيرة أم كبيرة، لتبني تصور قديم عن العالم، متنكرة لكل ما طرأ من متغيرات في فهم العالم؟ ولماذا تجد هذه المجموعة نفسها على حق في مواجهة تحولات هائلة من حولها؟ وكيف يمكن لها أن تقوم بعملية فصل بين الحداثة كفكر ومفاهيم وسياسة ونمط حياة، وبين الحداثة التكنولوجية، فتنكر الأولى وتتبنى الثانية؟

إن الصدمة الأولى والكبرى التي تلقتها المجتمعات التي انهارت فيها السلطة العثمانية، ثم وجدت نفسها في مواجهة قوى إمبراطورية استعمارية، فرنسية وبريطانية، كانت في أن التعريف القديم للذات، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عالم الخلافة الإسلامي قد انهار، وأن المستعمر الغربي أكثر تطوراً وتقدماً وقوة منا، وقد كان لابدّ من أن يتصدى المفكرون، وهم بطبيعة الحال أبناء مجتمعات مسلمة، لعملية إعادة تعريف الذات، واشتقاق جديد لمضامين الهوية الجماعية.

سؤال: من نحن؟ ولماذا وصلنا إلى هذا المستوى من الضعف والتراجع الحضاري، كان السؤال الرئيس في تأسيس ما عرف لاحقاً بـ "الحركة الفكرية السلفية"، التي نشأت على يد مفكرين معتبرين من مثل محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، ورفاعة الطهطاوي، ومحمد رشيد رضا، وآخرين، وقد أخذوا على عاتقهم فهم ظاهرة التخلف التي عمّت العالم الإسلامي، ويحسب لهم إدراك التخلف كظاهرة عامّة، اجتماعية تاريخية، وليس فقط كظاهرة سياسية أو اقتصادية، وهو ما دفعهم لإجراء مقارنات بين ما أصاب الفكر الإسلامي من جمود وبين الثورة الإصلاحية التي شهدها الفكر المسيحي في الغرب، بالتزامن مع صعود الرأسمالية، والمقصود هنا طبعاً المقارنة مع الحركتين اللوثرية والكالفانية.

كان هدف الأفغاني والطهطاوي، وغيرهما من مفكري السلفية الإصلاحية الأوائل نقل المسلمين من حالة الضعف والسكينة والتأخر إلى حالة مدينية أرقى

في نظر المفكر جمال الدين الأفغاني أن الإسلام بحاجة إلى ثورة كتلك التي تمّت على يد مارتن لوثر في القرن السادس عشر، فبحسب الأفغاني أن اللوثرية تمكنت من "نقل أحوال أوروبا من الهمجية إلى المدنية"، فجوهر اللوثرية هو رفع وصاية تفسيرات رجال الدين للكتاب المقدس، وجعلها متاحة لعموم المسيحيين، أي منع احتكار التأويل لفئة محددة، هي رجال الكهنوت، وبالتالي، فتح أفق جديد في العلاقة بين الفرد وبين الدين، من خلال قراءته الخاصة للكتاب المقدس من دون وصاية مسبقة.

إذاً، كان هدف الأفغاني والطهطاوي، وغيرهما من مفكري السلفية الإصلاحية الأوائل دنيوياً بالدرجة الأولى، وليس مجرد هدف ديني محض، وهو انتقال المسلمين من حالة الضعف والسكينة والتأخر إلى حالة مدينية أرقى، تسمح لهم بامتلاك أسباب التقدم والقوة، وقد وجدوا أن إحداث الحركة اللوثرية لما يشبه القطيعة مع التأويلات المتراكبة تاريخياً للكتاب المقدس، والعودة للكتاب نفسه، بوصفه مادة قابلة للقراءة والفهم والتأويل هو الفعل المطلوب لتجاوز طبقات عديدة تراكبت فوق بعضها البعض في تأويل النص الديني الإسلامي، وأن العودة إلى النص، بعيداً عن سلطة الفقهاء التاريخية، أمر لا بد منه للمسلمين، إذا أرادوا إحداث نقلة تاريخية تقدمية في أوضاعهم الاجتماعية والعلمية والثقافية والسياسية.

بهذا المعنى المعرفي لرواد السلفية في العالم العربي الإسلامي، وبالقياس إلى مفهوم الضرورة التاريخية، يمكن اعتبار القراءة المعاصرة للقرآن التي قدمها المفكر السوري الإصلاحي محمد شحرور قراءة سلفية، أي أنها حاولت القفز من فوق ما تراكم وتراكب من اجتهادات، واعتبار أن الاشتباك مع النص المقدس، لغوياً ومعرفياً، من شأنه أن يفتح الباب أمام وعي مختلف بالنص نفسه، بما يتيح للمسلم أن يحيا من دون تناقضات كبرى بين العقل والنص، كما أنه في الوقت ذاته، فإن سلفية شحرور هي أيضاً بمعنى من المعاني قراءة حديثة وحداثية، أي أنها تنطلق من المنجز اللغوي والمعرفي لقراءة النص، كما تقرّ بأن هذه القراءة هي في خدمة الإنسان أولاً وأخيراً.

في جوهر الحركة السلفية، كما وجدت في نسختها الأولى الطليعية لدى كوكبة المفكرين الدين أتينا على ذكرهم هناك ما يمكن أن نسميه اتجاهاً عقلانياً، ويمكن القول إنه في مستوى ما علماني، كون العقلانية هي جذر رئيس في العلمانية، أي أن هناك ثمة إقرار بأن منطلق الاجتهاد هو خدمة الإنسان، وخدمة الحياة نفسها، فإذا كان البشر وفق الاعتقاد الديني لا يستطيعون تغيير جوهر الخالق، فإن الاتجاه الذي برز لدى السلفيين المذكورين أنه يمكن تغيير وعي الإنسان بالنص الديني، لإحداث نقلة مدنية حضارية، عمرانية، طالما أن الانسان مستخلف على الحياة والعمران، وهو مستخلف لما يمتلكه من عقل، وقدرة على اكتساب المعرفة.

إن هذا البعد المعرفي الثوري، وبما انطوى عليه من جرأة وشجاعة لدى مفكري السلفية الأوائل، شهد انحداراً كبيراً في الواقع، ونقصد واقع ما نشأ لاحقاً من حركات سلفية، وعلى الرغم أن صيغة السؤال الأساس حول الهوية وتقدم الآخر مقابل تراجع الـ "نحن" العائدة على العرب والمسلمين، بقيت حاضرة بشكل أو بآخر، لكن الإجابة عنها تحوّلت من شكل واتجاه قائمين على المعرفة، إلى أشكال واتجاهات محدودة المعرفة، أو ذات أفق معرفي ضيق.

ذهبت الاتجاهات السلفية لاحقاً نحو أشكال متعددة، بعضها منكفئ على نفسه، غير معني بالحياة الدنيا وشؤونها العامة، مكتف بذاته، يدور حول التقاليد من ملبس ومأكل وعبادات ونمط علاقات، وبين سلفية تقوم على الدعوة، وسلفية تعتمد السلاح والحرب وأيديولوجية تكفيرية، وبين هذه الاتجاهات الثلاث غاب وانعدم بشكل كلي الاشتباك المعرفي مع النص والتاريخ والحياة، أو أي مقاربة عقلانية لأسباب تراجع وتخلف مجتمعاتنا إزاء استمرار تقدّم الآخر وتفوقه في مختلف المجالات، من اقتصاد ومعرفة وتكنولوجيا وقوة عسكرية وتنمية.

منذ نشأة الفكر السلفي (وهو مصطلح يحتاج إلى ضبط وتدقيق وتحديد مع كل استخدام)، لم يكن سؤال السياسة غائباً، فإذا كانت السياسة بمعنى عام هي تنظيم شؤون المجتمعات وإدارتها، وما يترتب على هذا التنظيم من نتائج، فإن السلفية عنيت بتحديد مرجعية وشرعية عملية التنظيم، ويمكن لنا أن نحدد اتجاهين أساسيين، الأول يعود إلى الماضي لقراءته من جديد، ومن منظور مختلف، ويقدم فيه اجتهاداً يعينه على التقدم، والثاني يبدأ من تقديس الماضي، لهدف شرعي خالص، وهم تحكيم الشريعة كما يعتقد أن السلف قد حددها، خصوصاً في القرون الثلاثة الأولى من الإسلام.

إن ما ارتكب من جرائم وانتهاكات هو جزء من ضريبة دفعها السوريون نتيجة خروج السلفية الجهادية من الحيّز الجغرافي الضيق إلى الحيّز الوطني العام

السلفية بنسختها الجهادية التي برزت في سوريا، بعد عام ٢٠١١، لا يمكن فصلها عن مروحة واسعة عن الظروف العالمية التي ولدت فيها، وما طرأ على تلك الظروف من تحولات عديدة، ابتداءً من "تنظيم القاعدة" في أفغانستان، الذي تأسس في عام ١٩٨٧، على أنقاض حركة "المجاهدين في أفغانستان"، وصولاً إلى الربيع العربي، وصعود الإسلام السياسي عموماً، وضمنه السلفية الجهادية، من دون أن نتغافل عن الاستخدام الدولي والإقليمي في وضع الجهاد السني مقابل الفصائل الشيعية المسلحة، في إطار الصراع الإقليمي مع إيران، وتوسّع نفوذها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣.

إن تحوّل السلفية الجهادية من طابع جهادي وفصائلي إلى سلطة حاكمة، وممارسة السياسة من سدة الحكم في سوريا، لا زال في ميدان الاختبار، أي اشتباكها مع الدولة والمجتمع من موقع المسؤولية، أي من موقع علماني محض هو المؤسسة، لكن الإشارات الدامغة للعام ونصف العام من حكمها تقول بأن المجزرتين الكبرتين اللتين ارتكبتا بحق المدنيين العلويين والدروز، قد تأسس في شق رئيسي منه على قاعدة التكفير، وليس على قاعدة الوعي بموقع المسؤولية الذي يفرضه موقع السلطة، كونها سلطة عمومية، وليست خصماً عقائدياً لهذه الفئة أو تلك.

لقد خرجت السلفية الجهادية من إدلب إلى دمشق، وأوصلت بقطار إقليمي - دولي إلى السلطة، لكن هذا الخروج من المساحة الضيقة التي تبلورت فيها العصبية إلى مساحة أوسع لن يكون من دون تكلفة باهظة على الجماعة نفسها، ويمكن تفسير الكثير مما ارتكبته من جرائم وأخطاء على أنه جزء من ضريبة دفعها السوريون نتيجة هذا الخروج من الحيّز الجغرافي الضيق إلى الحيّز الوطني العام.

قد لا يكون من المنطقي استباق توقع مجمل نتائج التي ستترتب على مصير السلفية الجهادية في المختبر السوري، لكن من المنطقي بمكان القول إن واحدة من الصراعات الأساسية لن تكون موجودة فقط بين السلفية الجهادية الموجودة في ثوب السلطة وبين المجتمع السوري المتنوع فقط، وإنما بين القسم الذي بدأ يجد نفسه في رحلة لا تشبه نقطة الانطلاق، ولن يقبل بتقديم تنازلات براغماتية، وبين الذين يجدون أن ثمن البقاء في السلطة هو الخروج البطيء من ثوب الجهادية السلفية ومنطقها التكفيري.

السلفية في بدلة الدولة: من يحكم الآخر في سوريا الجديدة؟

علاء الخطيب

الحديث السائد اليوم يقول إن "السلفية تحكم سوريا". عبارة جذابة، سهلة التداول، تبدو تفسيراً جاهزاً لمشهد بالغ التعقيد. لكن هذا التوصيف، رغم بساطته وانتشاره، يختزل قصة أعقد بكثير، قصة لا يمكن قراءتها بمعزل عن علاقة السلطة بالدين في سوريا على مدار قرن من الزمن.

فالسلفية في سوريا لم تكن يوماً مجرد تيار ديني مستقل ينمو في فراغ. بل كانت، في مراحل حاسمة، نتاجاً مباشراً لعلاقة ملتبسة مع السلطة، وأداة ضمن حساباتها، وأحياناً ضحية لها. لفهم الحاضر، لا يكفي أن نسأل: هل السلفية تحكم؟ بل يجب أن نسأل سؤالاً أعمق وأكثر إزعاجاً: كيف صُنعت هذه السلفية؟ ومن أعاد تشكيلها عبر العقود؟ ولأي غرض؟

في جذورها، لم تكن السلفية السورية كالمشهد الذي نراه اليوم. نشأت كحركة إصلاحية عقلانية في أواخر القرن التاسع عشر في دمشق وحلب، تسعى إلى تجديد الفكر الإسلامي لا إلى المواجهة، تمثلت في "مدرسة العلماء الشوام" مثل طاهر الجزائري، وجمال الدين القاسمي، وعبد الرزاق البيطار، القريبة من أفكار محمد عبده ورشيد رضا.

لكن التحول المفصلي جاء مع صعود الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الذي أسّس لما يُعرف بالسلفية "العلمية"، وهو تيار لا سياسي في جوهره، يقوم على مبدأ الانكفاء عن العمل العام، والتركيز على "تصحيح العقيدة" وتربية الأفراد، مع رفض قاطع للخروج على الحاكم.

> نشأت السلفية السورية كحركة إصلاحية عقلانية في أواخر القرن التاسع عشر في دمشق وحلب، تسعى إلى تجديد الفكر الإسلامي لا إلى المواجهة

هنا بالضبط نشأ ما يمكن وصفه بـ "التفاهم الضمني" مع نظام البعث. في سوريا التي أغلقت فيها كل أبواب السياسة بعد انقلاب ١٩٦٣، وجد النظام في هذا النمط من التدين ضالّته: إسلام بلا أسنان سياسية. فبينما كان يُقمع الإسلام السياسي، وفي مقدمته "الإخوان المسلمون" بالحديد والنار، كان يُسمح لهذا النمط من السلفية بالانتشار النسبي، بل وشُجعت بيئات قريبة منه، مثل معاهد تحفيظ القرآن ودور الدعوة.

النتيجة لم تكن صدفة؛ إعادة تشكيل الحقل الديني السوري بحيث يُستبدل الإسلام السياسي "الخطر" بسلفية دعوية "آمنة"، تُبعد الدين عن السياسة وتترك السلطة بلا منافس ديني حقيقي. كانت هذه السلفية، بمعنى ما، اختراعاً للسلطة قبل أن تكون رداً عليها.

لكن هذه المعادلة لم تصمد. فبينما كان النظام يرعى سلفية الانكفاء في الداخل، كانت موجة موازية تتشكل بعيداً عن ناظريه، فقد كان عشرات الآلاف من السوريين العاملين في دول الخليج يعودون ليس فقط بالمال، بل بمنظومة فكرية مختلفة، سلفية وهابية أكثر صرامة، تنظر بريبة إلى الموروث الأشعري - الصوفي السوري، وتُقدّم نفسها بديلاً "أصيلاً". عادوا كطبقة متوسطة صاعدة اجتماعياً، ومعهم قدرة على التمويل والانتشار في الأحياء الشعبية والأرياف.

كانت هذه الموجة تعمل بصمت داخل المجتمع، بينما أفغانستان كانت تصنع شيئاً أعنف بكثير في الخارج، فمع الحرب الأفغانية في ثمانينيات القرن الماضي، بدأ يتشكل نمط مختلف تماماً، سلفية أكثر صدامية، عابرة للحدود، مشحونة بفكرة القتال كفريضة وجودية. تسللت أدبيات وعقيدة الجهاد من أفغانستان ومن ساحات البوسنة والشيشان برؤى تختلف جذرياً عن "سلفية الألباني"، وبدأت بذور السلفية الجهادية تتشكل في الأطراف والأرياف السورية، بعيداً عن أعين الأجهزة الأمنية، أو ربما تحت رعايتها الصامتة والصارمة.

ثم جاء الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ليكشف عن وجه آخر بالغ الدلالة في علاقة النظام بالسلفية. فبدلاً من القمع المباشر، اختار نظام بشار الأسد سياسة مزدوجة ومحسوبة، تتمثل بالتغاضي، بل أحياناً التسهيل، لعبور الجهاديين إلى العراق، ثم اعتقال من يعود منهم وزجّهم في سجون كسجن صيدنايا. لم تكن هذه السياسة عبثية أو ناتجة عن ضعف، بل كانت لعبة ذكية لإدارة التهديد، وتصديره إلى الخارج أولاً، واحتوائه أمنياً لاحقاً، وتقديم النظام في الوقت ذاته كحصن أمام الغرب في وجه التطرف.

لكن النتيجة الفعلية كانت أخطر مما حسب النظام، فقد تحوّلت السلفية الجهادية من ظاهرة هامشية إلى شبكة منظمة تمتلك خبرة قتالية وتجارب سجن مثّلت في حد ذاتها مدرسة للتطرف وروابط عابرة للحدود. صنع النظام الوحش الذي لم يستطع لاحقاً ترويضه.

ومع اندلاع الثورة السورية، لم تبدأ السلفية من الصفر. كانت البنية موجودة وجاهزة، من خطاب ديني متماسك، وشبكات اجتماعية راسخة في الأرياف والأحياء الشعبية، وتجارب قتالية مكتسبة، وما كان ينقصها هو الفرصة، وقد منحها إياها نظام بشار الأسد عبر ممارسته العنف الهائل.

برزت أسماء ستعيد رسم خريطة سوريا، مثل زهران علوش و"جيش الإسلام"، كنموذج لسلفية محلية حاولت الجمع بين الخطاب الديني والبراغماتية السياسية، وأبو محمد الجولاني و"جبهة النصرة"، التي مثّلت الامتداد الأكثر تنظيماً وانضباطاً للتيار الجهادي. و"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) الذي دفع السلفية إلى أقصى حدودها العنيفة والعابرة للدول والقوميات.

لكن ثمة ما لا يُقال كثيراً، وهو أن صعود السلفية في ميدان الثورة لم يكن تعبيراً طبيعياً عن الأغلبية السنية السورية، بل كان نتاج عقود من الحرمان السياسي. فحين لا تجد المجتمعات طوال خمسين عاماً أي مساحة للتعبير الجماعي أو التنظيم السياسي أو التمثيل الحقيقي، فإن الخطاب الوحيد الجاهز حين ينفجر البركان هو الخطاب الديني لأنه الوحيد الذي صمد تحت الأرض.

اليوم نحن أمام تحول لم يسبق له مثيل في تاريخ سوريا الحديث، فالسلفية لم تعد في موقع المعارضة أو الميدان فقط، بل دخلت في بنية الحكم ذاتها.

> صعود السلفية في ميدان الثورة لم يكن تعبيراً طبيعياً عن الأغلبية السنية السورية، بل كان نتاج عقود من الحرمان السياسي

شخصية مثل أحمد الشرع تجسّد هذا التحول بكل تناقضاته. رجل نشأ في الحقل الجهادي، وصنع تنظيمه من رحم "القاعدة"، ويقيم اليوم في القصر الرئاسي، ويتحدث بلغة الدولة والاستقرار والانفتاح. في واشنطن يستقبله ترامب بوصفه شريكاً. في باريس يصافح ماكرون. وفي دمشق، تستند سلطته إلى بنية مؤسسية تشكّلت داخل الحقل السلفي، حتى لو لم تعد تعبّر عنه بشكل مباشر.

السؤال الذي يفجّره هذا المشهد ليس بسيطاً: هل نحن أمام "سلفية في بدلة"، أم أمام سلطة ذكية استخدمت السلفية مطيّة ثم بدأت تتجاوزها؟ الجواب الأرجح، والأكثر إزعاجاً، أن كلاهما صحيح في آن معاً. فالسلطة الحالية لا تحكم عبر تطبيق أيديولوجي صارم، بل عبر "تسييل" هذه الأيديولوجيا وتحويلها إلى أداة مرنة تُستخدم عند الحاجة، وتُترك جانباً عند الضرورة الدبلوماسية.

هذا التحول لا يقف عند حدود الخطاب الدبلوماسي مع الغرب، بل يمتد إلى محاولة تفكيك إرث الفصائلية العشوائية وبناء جيش مركزي نظامي يعكس رغبة السلطة الجديدة في الانتقال من عباءة التنظيم الحركي إلى ثقل الدولة المحايدة إقليمياً.

إذا نظرنا إلى المسار كاملاً، تظهر صورة مغايرة للنعوت الجاهزة، فالسلفية لم تحكم سوريا كقدر حتمّي، بل جرى توظيفها، وتشكيلها، وأحياناً استدعاؤها من قبل سلطات متعاقبة، قبل أن تنقلب على تلك المعادلات وتحتل الميدان مستفيدة من تقاطع مصالح دولية بالغة التعقيد.

وهنا يطرح التاريخ تساؤلاً لافتاً للمقارنة، فالوثيقة القادرية، التي أبرمها الخليفة العباسي القادر بالله عام ١٠١٧م، كانت أول تقنين رسمي لعقيدة أهل السنة في خدمة السلطة السياسية، إذ فرضت محاذاةً مذهبية واحدة، وأقصت المنافسين، ورسّخت التحالف النفعي بين الفقيه والسلطان.

فهل ما يتشكّل في دمشق اليوم هو وثيقة قادرية بملامح القرن الحادي والعشرين؟ ثمة أوجه شبه لا يمكن إغفالها؛ سلطة تستمد شرعيتها الميدانية من الحقل الديني، مسودات دستورية تجعل الشريعة المصدر الأعلى، ومحاولة لإعادة تعريف "الإسلام السوري الصحيح" بما يخدم الاستقرار. لكن ثمة فارق جوهري، فالخليفة القادر كان يقنن عقيدة مستقرة في عالم قديم منغلق، أما أحمد الشرع فيتحرك في فضاء مكشوف، معلق على حبال الضغوط الدولية والاشتراطات الجيوسياسية المتصاعدة، ما يجعل أي "توثيق رسمي" قادريّ المحتوى، هشّاً في جوهره وقابلاً للاهتزاز عند أول منعطف تفاوضي.

المفارقة الأكبر هي أن القادر بالله قنّن ما استقر، بينما الشرع يحاول تقنين ما لم يستقر بعد. وربما هنا يكمن الخطر الحقيقي، ليس في أن السلفية تحكم، بل في أن سلطة ناشئة تستخدم الدين كرصيد تكتيكي لا كمبدأ راسخ، قد تستيقظ يوماً لتجد نفسها رهينة للجهة التي استدانت منها شرعيتها.

السلف والسلفية

هيثم مناع - سياسي وحقوقي سوري
عضو الكتلة الوطنية

يكفي فتح "لسان العرب" لابن منظور (٧١١-٦٣٠هـ / ١٣١١-١٢٣٢م) وملاحظة غياب كلمة السلفية عنه مصدراً وفعلاً وتعريفاً وصفة، لملاحظة أن السلف والسلفية، هو آخر اسم استعمل لطائفة أو فرقة إسلامية في القرون الهجرية السبعة الأولى. وإن كانت المعالم الأساسية للسلفية بأهم معانيها المعاصرة، قد تحددت منذ "الاعتقاد القادري" الصادر في عهد الخليفة العباسي القادر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ / ٩٩١-١٠٣١م). عندما "استتاب القادر بالله أمير المؤمنين المبتدعة سنة ٤٠٨ هـ/١٠١٧م من فقهاء المعتزلة الحنفية فأظهروا الرجوع وتبرؤوا من الاعتزال، ثم نهاهم عن الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والرفض والمقالات المخالفة للإسلام وأخذ خطوطهم بذلك وأنهم متى خالفوه حلّ بهم في النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم" (المنتظم، ج٧، ص٢٨٧).

بعث الخليفة بأوامره إلى الأمراء السنيين بهذا الشأن. ويضيف ابن الجوزي قائلاً: "وامتثل يمين الدولة وأمين الملة أبو القاسم محمود (الغزنوي) أمر أمير المؤمنين واستن بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من خراسان وغيرها في قتل المعتزلة والرافضة (الشيعة) والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبهة وصلبهم وحبسهم ونفاهم وأمر بلعنهم على منابر المسلمين وإبعاد كل طائفة من أهل البدع وطردهم عن ديارهم وصار ذلك سنة في الإسلام".

يبدأ الاعتقاد القادري بجملة التكفير والتحريم في صفوف المسلمين ومن يعيش في ظل سلطة الخلافة: "إن هذا اعتقاد المسلمين ومن خالفه فقد فسق وكفر". مع التأكيد على رواية "الفرقة الناجية"، أي وجود إسلام حق وجماعة على حق، وما سواها باطل وفسق وكفر: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلاّ واحدة". قيل: ومن هي يا رسول الله؟ قال: "مَن كان على مِثلِ ما أنا عليه وأصحابي".

يبدأ "الاعتقاد القادري" بجملة التكفير والتحريم في صفوف المسلمين ومن يعيش في ظل سلطة الخلافة

لعلّ ما جاء في هذا الحديث وركاكته في وقائع تاريخ الديانات الثلاث وعبر تاريخ الملل والنحل الفعلي، ما جعل حتى الشيخ يوسف القرضاوي عاجزاً عن الدفاع عن صحته، رغم حبكة الرواية عن أبي هريرة وأنس بن مالك ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم مع التصحيح التقليدي الذي أعتدناه من السلفيين (من ابن تيمية إلى الألباني). فهو يثبت قراءة مختزلة للدين سندها عنعنة ضعيفة، تعطي شيكاً مفتوحاً للتكفير في أي خلاف بين الفرق حتى السني منها.

خلال قرنين من الزمن، توسعت المحظورات والممنوعات عند الحنابلة لتشمل أدق تفاصيل الحياة الشخصية للمسلم مع تعدد فتاوى القتل بحق المخالفين لأهل "السنة والجماعة". مع تقديس نصوص للحديث النبوي تشمل مسند ابن حنبل وما يعرف بالكتب الستة (صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسّائي، سنن أبو ماجه) رغم الضعيف منها والموضوع والمتناقض مع العقل والقرآن الكريم. إلاّ أن عملية أسطرة السلف كانت تتم عبر بناء "إيديولوجية سلفية سنية" تحارب البدع والفلسفة والرافضة والباطنية إلخ وتؤكد على مفهوم الطاعة كتجسيد للانقياد والانصياع لأمر: الطاعة المشروطة على الأرقاء والعبيد في حق سادتهم، الطاعة في حق الخلق لقيام شوكة السلطان.

من وجهة نظر الشيخ الفقيد عبد الله الحامد، يكمن أساس قوة الأمم والدول وضعفها، في ثنائية (العدل والطغيان) لا ثنائية (الكفر والإيمان). وأن الحكم يدوم مع العدل ولو كان كافراً، ويزول مع المظالم ولو كان إسلامياً، وهو يستند في ذلك إلى ابن تيمية والغساني وابن القيم فيما أفتوا وكتبوا. وإنما تبدأ المشكلة معهم، عندما يقولون "أن قول القائل إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين كذب بإجماع المسلمين بل هو كفر. فإن الإيمان بالله ورسوله، أهم من مسألة الإمامة، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام".

لا تكمن المشكلة المركزية هنا في أسبقية موضوع الإيمان على إقامة العدل، وإنما في مركزية مفهوم العدل في القرآن الكريم أولاً وإطلاق الكرامة الإنسانية للبشر كافة (ولقد كرمنا بني آدم) ثانياً، لذا لا تمييز بين الناس في الأحكام والحقوق في دولة وأمة. "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (النساء ٥٨).

لا تكمن المشكلة المركزية في أسبقية موضوع الإيمان على إقامة العدل، وإنما في مركزية مفهوم العدل في إقامة الحكم أولاً وإطلاق الكرامة الإنسانية للبشر كافة ثانياً

لم ترد كلمة السياسة ولا أي لفظة مشتقة منها وصفاً أو فعلاً في القرآن الكريم، كذلك فإن تعبير الخليفة لم يرد البتة قبل وفاة الرسول محمد. من هنا ضبابية كل ما يتم الحديث فيه عن "الحاكمية" والحكم الإسلامي. الأمر الذي نلاحظه واضحاً في تأكيد غالبية أهل السنة والجماعة على الكف عن الخوض "في هذه الخلافات التي دارت بين الصحابة، والمطالبة باتباع قول عمر بن عبد العزيز: تلك فتنة عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا". ولعل المثل الأكثر براغماتية على موقف أهل السنة، جواب ابن تيمية حين سؤل عن الخليفة يزيد بن معاوية: "لا نسبّه ولا نحبّه". وكما هو معروف، لم يتفق أهل السنة والجماعة على الخروج على الإمام الظالم أو الفاسق "لما يترتب على ذلك من فتن وشرور".

الحكمة والفلسفة:

في دراسته "الحكمة المصلوبة" يعطي سعود الفرحان مثلاً للنتائج الكارثية والطويلة الأمد لموقف السلفيين من المدارس العقلانية والفلسفية، موضحاً آثار هذا الموقف على الواقع العلمي والثقافي في السعودية، مُذكراً أنه بسبب هذا الموقف "توجد في السعودية قرابة عشر جامعات وعشرات الكليات لا تحوي بين جنباتها قسماً واحداً لدراسة الفلسفة، واعتماداً على نظرة ابن تيمية إلى الفلسفة التي تراها كفراً وضلالاً لم تتجرأ أي جامعة سعودية على فتح قسم للفلسفة في أي من كلياتها، ولا على تدريس مواد فلسفية، وإن مرَّ ذكر الفلسفة عَرَضاً فينبغي وصفها بالكفر والضلال، والتأكيد على أن تحكيم العقل هو طريق الهلاك".

في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولدت سلفية جديدة أوجدت قطيعة بين أصحابها وحرمة الحق في الحياة. فباسم الدين والمظالم الواقعة على المسلمين، جرى الاعتداء على ٣٠٠٠ شخص من قوميات وأديان مختلفة يصعب عقلياً وقانونياً اعتبارهم مذنبين، سواء كان ذلك بالمعنى الأخلاقي أو السياسي أو الديني أو الجنائي. لن تقام محاكم جائرة أو عادلة بحق القتلة، بل ستغلق الأبواب أمام النضالات العادلة وستنال عنجهية القوة والقتل، ورقة سماح معولة لاستباحة شعوب وبلدان.

وللحديث في السلفية الجهادية بقية.

العدد (٦) ٤ / حزيران - يونيو/ ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

محاولة لفهم السلفية المعاصرة!

أحمد الرمح

السلفية المعاصرة هي مسارٌ متشدد في التعامل مع الدين، حيث تقوم السلفية باختلاف مدارسها على استدعاء الماضي إلى الحاضر، لتحيا به كنمط حياةٍ معاشي من جهة، وكأسلوب في فهم الإسلام من جهة أخرى.

إذن هيَ ليستْ عودةً إلى الماضي كما يظن كثيرون، لا. إنما هي استدعاء للماضي، ليكون حَكَماً على الحاضر، بأسلوبٍ معاشي يماثله، وطريقةِ تفكيرٍ تحاكيه، وهذا الاستدعاءُ الماضوي للتاريخ، يجعل السلفيةَ المعاصرة تستقي من أحداثِ الماضي حلولاً لوقائع عصرنا.

كيف نفهم السلفية المعاصرة؛

حتى نفهمَ الظاهرةَ السلفية، يجب أن نفككها ثم نركبها، وعندما نفكك السلفيةَ المعاصرة سنجد بأنها تتكون من عناصر ثلاثة تمدّها بالوجود، هذه العناصر هي؛ نص نبوي + شخصيات + ماضي = السلفية المعاصرة.

أولاً- النص النبوي؛

أما النص النبوي، فهي تعتمد على الحديث النبوي في فهمها للإسلام، وتقديمه والتعبير عنه، تسمع ساعة للسلفي وهو يخطب ٩٩٪ من أدلته أحاديث، وكما نعلم أن السنة النبوية ٩٩٪ منها أحاديث آحاد ظنية الثبوت. وأما المتواتر فيها فلا يتعدى عشرين حديثاً، فلا يمكن عقلاً واعتقاداً، أن يُبنى دينٌ أو منهج على دليل ظني، وهذا الظن من حيث الشريعة فهو قابل للشك بوصفه ظنيا.

السلفية المعاصرة ليست عودةً إلى الماضي كما يظن كثيرون، إنما هي استدعاء للماضي، ليكون حَكَماً على الحاضر، بأسلوب معاشي يماثله، وطريقةِ تفكيرٍ تحاكيه

وكذلك بالنسبة للاعتقاد، فالظن لا يمكن أن تُبنى عليه عقيدة، لأن العقيدة ليست اجتهاداً ظنياً إنما هي يقينٌ ثابت، قائمٌ على نص قطعي الورود والدلالة.

وحتى هذه الأحاديث الممنوع الاقتراب منها سلفياً بالنقد اليوم، كانت في عصر الصحابة محلَ نقد وتمحيص، بحيث لا تخالف نصاً قرآنياً، ولا تخالف أيضاً نصاً نبوياً أقوى حجة منه، ولا تخالف كذلك المنطقَ العقلي. وهذا ما فعلته أمّنا عائشة وغيرُها من الصحابة الأوائل في ردّ أحاديثَ نُسبت للنبي، وكذلك كان منهجُ الإمامين أبي حنيفة ومالك في التعامل مع الأحاديث، فكيف نَقدس أو نتعبّد بحديث ظني، أو مُختلف فيه، أو مخالف للقرآن الكريم؟

وإذا قبلنا حديثاً ما في مكارم الأخلاق، هذا لا يسمحُ بقبول حديث ظني في التشريع والاعتقاد. لكن السلفية المعاصرة، تعاني من خوف مرضي ووسواس ديني، إذ تعتقد أن نقد الحديثَ النبوي، ليس إلاّ مقدمة لهدم بنيان الدين، وبنقد الحديث سيتهاوى الدينُ كلّه، وحتى يخرجوا من أزمة تعارض الأحاديث مع القرآن، جاءوا بفرية عظيمة تقول؛ السنة قاضية على القرآن، وهذا الاعتقاد ناتج عن عدم ثقة بالدين أساساً.

والأهم في هذا الخوف المرضي، أنها تعتقد بأن نقد الحديث المنسوب للنبي كرواية قابلة للخطأ والصواب، هو هدم للعنصر الثاني الذي تقوم عليه السلفية المعاصرة المتمثل بالشخصيات أي الرجال.

ثانياً- الشخصيات؛

إذن العنصر الثاني في تركيب ظاهرة السلفية هو الرجال. وهم مجموعة ذكورية تنتمي إلى القرون الثلاثة الأولى، أطلق عليهم اسمُ السلف الصالح، أولهم الصحابة ثم التابعون ثم تابعو التابعين وصولاً إلى منتصف القرن الهجري الثالث الذي تم فيه التدوين إسلامي.

لكن هؤلاء السلف مع احترامنا لهم، لم يكونوا على مستوى فهم واحد، ولا على رأي واحد، بل تخاصموا سياسياً، وتشكّلوا في فرق مذهبية بسبب الخلافات على السلطة، وبعضهم قتل بعضهم الآخر، كما أن تعريف الصحابي تعريف غيرُ مستقيم واقعياً ولا علمياً، ويحتاج إلى إعادة نظر، فلا يُعقل أن مجرد رؤية النبي ولو للحظات، أو أيام تمنح صاحبها لقبَ صحابي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كيف لمن حمل سيفه على صحابي آخر، واستحل دمه، أو ثبّت كذبه على النبي أن يكون عدلاً، ونتيجة فرض المفهوم السلفي لمعنى الصحابي، وصلنا إلى كوميديا سوداء، ففي دمشق هناك قبر كُتب عليه؛ هذا قبر الصحابي حجر بن عدي رضي الله عنه، قتله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، لأنه يحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه! فتأمل يا رعاك الله.

ولكنْ حتى لا تُنتقد صنميةُ الصحابة منحوها هالةً قدسية، فقالوا؛ إن الصحابةَ كلَهم عدول ثقات. مستعيرين هذه الفكرة من الشيعة الذين قالوا بعصمة الأئمة، وهذا اعتقادٌ يمنح العصمة والقدسية لبشر لا يقول به عاقل، وحتى يشرعنوا عدالةَ الصحابة نسبوا قولاً للنبي؛ "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم".

وبهذا القول نصل إلى العنصر الثالث، ونحن نحاول فهم السلفية المعاصرة. وهو الماضي.

ثالثاً- الماضي؛

الاعتقاد السلفي المعاصر يرى بأن الماضي أي تاريخَ الإسلام، هو الأنقى والأمثل للمعرفة الإيمانية وهو خير القرون، لكن التاريخ يقول لنا غير هذا، يقول لنا؛ إن أسوءَ الحروب الأهلية في تاريخ الإسلام، وأكثرَ ضحاياها كانت في القرن الأول كاغتيال الخلفاء الراشدين، وحروب الردة، ومعارك علي ومعاوية، وصراع علي والخوارج، وحروب الأمويين مع خصومهم، وواقعة الحرّة التي استباحوا فيها مدينة رسول الله ثلاثة أيام، واغتصبوا فيها بنات المدينة، حتى كان المدني إنْ زوج ابنته بعد الحرّة، لا يشترط عذريتها.

وفي القرن الأول أيضاً حاصر الحجاج الثقفي مكة فأصابها جوع شديد، ثم ضربها بالمنجنيق فهدم الكعبة، وقتل عبدَ الله بن الزبير وصلبه. وذبح أبو العباس السفاح مؤسسُ الدولة العباسية بني أمية، ثم أمر جنوده بنبش قبور الأمويين، وبسبب تلك الحروب والصراعات لم يتفق المسلمون حتى يومنا هذا، فكيف تكون تلك القرونُ خيرَ قرون.

كما أن هذه الماضوية تذهب بعكس المراد القرآني، إذ إن القرآن الكريم ذم الآبائية التاريخية ومدح المستقبلية، ففي الصراع الآبائي / الأبنائي انحاز القرآن للأبناء أي المستقبل لا للتاريخ؛ "وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَى أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا".

مشكلة السلفية المعاصرة أنها جعلت تاريخَ الإسلامِ ديناً، ونقدَ التاريخ الإسلامي عندهم زندقةً، ونتيجة تقديس العناصر الثلاثة سلفياً، الحديث النبوي والرجال والتاريخ، عاشت السلفية عزلة شعورية مع الماضي رافضة المعاصرة.

ثم صنعوا مجتمعات موازية ماضوية، فميزوا أنفسهم بالشكليات، حيث أصبح لهم زيّاً محدداً نساءً ورجالاً يميزهم عن الآخرين في المجتمع، كاللحية والثوب القصير والسواك للرجال، والجلباب الأسود للنساء، لكن الحداثة وأدواتها المعرفية، وضعتهم في مأزق المعاصرة فكيف يخرجون منه؟

في البداية رفضوا الحداثةَ معرفياً وتكنولوجياً، ولكون الحداثة وصلت للأفراد والبيوت، وجدوا الحل بأن يأخذوا منها التكنولوجيا ويرفضوا منها المعرفة، فهم شطروها إلى شطرين وقالوا شطر نتعامل معه خدمةً لنا، كالأنترنت والموبايل واللابتوب ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر أفكارنا وندعو سبحان من سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين، وأما الشطر المعرفي فنرفضه لأنه تَشبّه بالكافرين، ورفض المعرفة الحداثية له ما وراءه، فلو قبلوا بالحداثة سيقبلون بأدواتها، ومن أدواتها الديمقراطية والعلمانية، لذلك حتى يشيطنوا الديمقراطية والعلمانية قالوا بأنها كفر.

السلفية المعاصرة كانت خطراً على الإسلام، وغدت اليوم خطراً على سوريا، وكل سلفي هو مشروع داعشي نائم يستيقظ حين فوضى

فالديمقراطية لا تقوم على السمع والطاعة كما في منهجهم، إنما على الحوار والجدل، وهذا ممنوع عندهم، كما أن الديمقراطية تعني تداول السلطة والتنافسَ عليها، وهم عندهم بيعة ولي الأمر أبدية حتى موته. والعلمانية فصل الدين عن الدولة وعدم تسيس الدين. وبالتالي الحل لقطع السبيل على أدوات الحداثة المعرفية قالوا بأن الديمقراطية والعلمانية كفر وشرك.

ثم انقسمت السلفية اليوم إلى سلفيات؛ السلفية العلمية والمدخلية والحركية والسرورية والسلفية الجهادية، وهي تكفر بعضها بعضاً، وكل طرف يرى نفسه الطائفة المنصورة والفرقة الناجية يوم القيامة، ومفهوم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية كذبة، لأن القرآن يؤكد في كل آياته، أن الحساب يوم القيامة فردي؛ (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) والعمل الدنيوي مؤسساتي جمعي، ولكن على من تقرأ مزاميرك يا داود.

وخلاصة القول إن السلفية المعاصرة كانت خطراً على الإسلام، وغدت اليوم خطراً على سوريا، وكل سلفي هو مشروع داعشي نائم يستيقظ حين فوضى. ولا يمكن أن تجدَ إطلاقاً رايات السلفية السود فوق مبنى للبحث العلمي أو أكاديمية علمية أو منظمة إنسانية أو جامعة للعلوم الإنسانية، إنما حيثما تكون راياتُها السود يكون الخرابُ، والدمار، والتهجير، والتفجير.

اتفاق مستحيل ... لماذا تتعثر التسوية بين واشنطن وطهران بعد الحرب؟

هيئة التحرير - "حدّس"

كلما تسرّب خبر عن قرب الوصول إلى اتفاق أو مذكرة تفاهم أمريكية - إيرانية، جاءت أخبار متسارعة لتقول إن الهوة واسعة بين الطرفين، فقد شهدنا في الأسبوعين الأخيرين، وفي اليوم الواحد، تصريحات متناقضة للرئيس ترامب والإدارة الأمريكية، مرة حول تجسير الهوة مع إيران، ومرة أخرى حول العودة للتهديد بالقوة، ومن منطق استراتيجي، يبدو أن تعثّر الوصول السريع لاتفاق له صفة الديمومة أمر طبيعي، نظراً لعدد كبير من التعقيدات التاريخية في العلاقة بين الطرفين من جهة، ونظراً لفشل تحقيق الحرب الأمريكية الإسرائيلية الهدف الرئيس المتمثل بإسقاط النظام الإيراني، إثر اغتيال المرشد الأعلى، وكبار القادة السياسيين والعسكريين.

الوفد الإيراني المفاوض في إسلام آباد

أولاً- تضارب الأهداف الاستراتيجية وحدود الممكن:

يشكّل تضارب الأهداف الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران العامل الأكثر عمقاً وحسماً في تفسير التعثّر لا يمكن فهمه كخلاف تقني حول بنود تفاوضية، وإنما كانعكاس لصراع بنيوي على تعريف الأمن الإقليمي، وطبيعة النظام السياسي - الأمني في الشرق الأوسط، وحدود القوة والنفوذ لكل طرف.

منذ اندلاع الحرب، صاغت الولايات المتحدة مقاربتها التفاوضية انطلاقاً من رؤية شاملة تعتبر أن الخطر الإيراني لا يقتصر على البرنامج النووي، بل يمتد إلى مجمل عناصر القوة الصلبة والناعمة التي تمتلكها طهران، وعليه، تمثلت الأهداف الأمريكية في ثلاثة محاور رئيسية؛ أولها، السعي إلى وقف البرنامج النووي الإيراني بشكل كامل أو تقليصه إلى الحد الأدنى الذي يفقده أي قدرة عسكرية محتملة، وثانيها، الحد من برنامج الصواريخ الباليستية، الذي يُنظر إليه كوسيلة إيصال استراتيجية تُكمل التهديد النووي. أما المحور الثالث، فيتعلق بضبط النفوذ الإقليمي لإيران، خصوصاً في العراق ولبنان واليمن، حيث تعتبر واشنطن أن هذا النفوذ يقوّض توازن القوى ويهدد حلفاءها.

> **صاغت الولايات المتحدة مقاربتها التفاوضية انطلاقاً من رؤية شاملة تعتبر أن الخطر الإيراني لا يقتصر على البرنامج النووي، بل يمتد إلى مجمل عناصر القوة الصلبة والناعمة التي تمتلكها طهران**

في مراحل مبكرة من التصعيد، لم تكتف بعض الخطابات الأمريكية بهذه المطالب، بل ذهبت نحو طرح فكرة "الاستسلام غير المشروط"، وهو ما يعكس تصوراً يقوم على إعادة صياغة سلوك إيران الإقليمي جذرياً، وليس فقط تعديل سياساتها. هذا الطرح، حتى وإن لم يتحول إلى سياسة رسمية ثابتة، كشف عن سقف توقعات مرتفع للغاية، يتجاوز منطق التسويات التقليدية.

في المقابل، تنطلق إيران من رؤية مغايرة تماماً، تقوم على اعتبار أن عناصر قوتها – النووية والصاروخية والإقليمية – ليست أدوات هجومية بقدر ما هي وسائل ردع وضمان بقاء في بيئة إقليمية معادية. ومن هذا المنطلق، تركز الأهداف الإيرانية على ثلاث مرتكزات أساسية؛ أولها، رفع العقوبات الاقتصادية التي تُعدّ بالنسبة لطهران أداة ضغط استراتيجية تهدد استقرارها الداخلي. وثانيها، الحفاظ على قدراتها الدفاعية، بما في ذلك البرنامج الصاروخي، بوصفه خط الدفاع الأول في مواجهة التفوق العسكري الأمريكي والإسرائيلي. أما المرتكز الثالث، فهو الاعتراف بدورها كقوة إقليمية فاعلة، لها مصالح ونفوذ مشروع في محيطها الجغرافي.

هذا التباين لا يعكس اختلاف المصالح فقط، بل يكشف عن تعارض في تعريف المفاهيم الأساسية ذاتها، فما تعتبره الولايات المتحدة "تهديداً يجب تفكيكه"، تراه إيران "حقاً سيادياً يجب حمايته". وما تصفه واشنطن بـ "النفوذ المزعزع للاستقرار"، تعتبره طهران "عمقاً استراتيجياً ضرورياً للأمن القومي".

هنا تكمن جوهرية ما يمكن تسميته بـ "عدم القابلية للتوفيق الاستراتيجي" (Core Strategic Incompatibility). فالتفاوض، في هذه الحالة، لا يدور حول حجم التخصيب أو عدد الصواريخ أو آليات التفتيش، بل حول سؤال أعمق: هل يُسمح لإيران بأن تكون قوة إقليمية مكتملة الأدوات، أم يجب إعادة احتوائها وتقليص دورها؟ وفي المقابل، هل تقبل إيران بالتخلي عن عناصر قوتها مقابل ضمانات دولية، وهي التي تختبر تاريخياً هشاشة هذه الضمانات؟

إن هذه الإشكالية تُنتج ما يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ "مشكلة الالتزام" (Commitment Problem)، حيث يشكك كل طرف في نوايا الطرف الآخر على المدى الطويل. فالولايات المتحدة تخشى أن أي تخفيف للقيود سيمنح إيران فرصة لإعادة بناء قدراتها بشكل أقوى، بينما تخشى إيران أن أي تنازل جوهري سيجعلها عرضة لضغوط مستقبلية من دون امتلاك أدوات ردع كافية.

وعليه، فإن غياب "نقطة وسط" واضحة ليس ناتجاً عن سوء إدارة التفاوض، بل عن انعدام أرضية مشتركة يمكن البناء عليها. فكل تنازل جوهري من أحد الطرفين يُفسَّر داخلياً كخسارة استراتيجية لا يمكن تعويضها، وهو ما يقيّد هامش المناورة لدى صناع القرار.

ثانياً- الملف النووي والصاروخي كـ "عقدة صلبة":

١- الرؤية الأمريكية: الاحتواء ومنع التمكين الاستراتيجي.

تنطلق الولايات المتحدة من فرضية مركزية مفادها أن امتلاك إيران لقدرة نووية كامنة، إلى جانب ترسانة صاروخية متقدمة ونفوذ إقليمي واسع، يشكل تهديداً مباشراً لبنية الأمن الإقليمي ولحلفائها في المنطقة.

وعليه، ترتكز المقاربة الأمريكية على ثلاث أهداف رئيسية، وهي وقف أو تقليص البرنامج النووي بشكل جذري بما يمنع أي قدرة على إنتاج سلاح نووي، حتى على مستوى "القدرة الكامنة"، وفرض قيود صارمة على برنامج الصواريخ الباليستية باعتباره وسيلة إيصال استراتيجية تربط بين القدرة النووية المحتملة والقدرة التشغيلية، وتقليص النفوذ الإقليمي الإيراني الذي تعتبره واشنطن عنصراً مخلاً بتوازن القوى في المنطقة. برنامج الصواريخ الباليستية باعتباره وسيلة إيصال استراتيجية تربط بين القدرة النووية المحتملة والقدرة التشغيلية، وتقليص النفوذ الإقليمي الإيراني الذي تعتبره واشنطن عنصراً مخلاً بتوازن القوى في المنطقة.

٢- الرؤية الإيرانية: الردع السيادي وهشاشة الضمانات الدولية.

في المقابل، تنطلق إيران من تصور مختلف جذرياً، يقوم على اعتبار أن برنامجها النووي والصاروخي يمثلان أدوات ردع سيادي في بيئة إقليمية غير مستقرة، تتسم بتفوق عسكري تقليدي أمريكي وإسرائيلي واضح، وتتمحور المقاربة الإيرانية حول ثلاثة مرتكزات، وهي أن البرنامج النووي كحق سيادي ضمن الاستخدامات السلمية، مع رفض أي قيود تتجاوز التزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار، واعتبار البرنامج الصاروخي كعنصر دفاعي غير قابل للتفاوض، باعتباره الضمانة الأساسية للردع الاستراتيجي، وضرورة الاعتراف بالدور الإقليمي لإيران كقوة فاعلة لا يمكن عزلها عن التوازنات في المنطقة.

٣- أثر التحول القيادي بعد الحرب:

يشكل اغتيال القيادة الإيرانية العليا في الضربة الافتتاحية للحرب نقطة تحول حاسمة في طبيعة الملف التفاوضي. فقد أدى هذا الحدث إلى إعادة صياغة الخطاب الأمني الإيراني، بحيث لم يعد البرنامج النووي والصاروخي مجرد أدوات ردع، بل أصبحا يرتبطان مباشرة بفكرة استمرارية الدولة، وضمان البقاء السياسي.

> **تصور إيران يقوم على اعتبار أن برنامجها النووي والصاروخي يمثلان أدوات ردع سيادي في بيئة إقليمية غير مستقرة**

هذا التحول انعكس في تشدد أكبر تجاه أي مقترحات تفاوضية، حيث باتت يُنظر إلى أي تنازل في هذا الملف باعتباره نتيجة مباشرة للضغط العسكري، وليس خياراً سيادياً مستقلاً، وبالتالي، تقلص هامش المرونة التفاوضية لدى طهران بشكل ملحوظ مقارنة بالمراحل السابقة.

٤- عقدة المفاهيم: تهديد مقابل ردع.

تكمن جوهر الأزمة في التباين العميق بين تعريف الطرفين لطبيعة الملف ذاته:

تعتبره الولايات المتحدة تهديداً يجب احتواؤه أو تفكيكه.

بينما تعتبره إيران أداة ردع وسيادة لا يمكن التخلي عنها.

هذا الاختلاف لا يتعلق بدرجة التخصيب أو مدى الصواريخ فحسب، بل يمسّ سؤالاً أعمق: هل يُسمح لإيران بأن تبقى قوة إقليمية مكتملة الأدوات، أم يجب إعادة ضبط مكانتها ضمن نظام أمني تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها؟

ثالثاً- معضلة الأمن وانعدام الثقة:

يمكن تفسير حالة الجمود من خلال مفهوم "معضلة الأمن" (Security Dilemma)، حيث تؤدي إجراءات أحد الطرفين الدفاعية إلى تعزيز مخاوف الطرف الآخر، ما يدفعه إلى مزيد من التصعيد.

فكل تقدم في القدرات الإيرانية يُفسَّر في واشنطن كتصعيد تهديدي، وكل زيادة في الضغط الأمريكي تقرأ في طهران كدليل على نوايا احتوائية طويلة الأمد. ومع غياب الثقة المتبادلة، يتحول كل اتفاق محتمل إلى اتفاق هش ومؤقت في نظر الطرفين.

١- جذور انعدام الثقة – إرث الاتفاق النووي ٢٠١٥:

من منظور إيراني، تمثل تجربة الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ نقطة التحول الأساسية في تآكل الثقة مع الولايات المتحدة. فالاتفاق الذي رُوّج له باعتباره نموذجاً للدبلوماسية متعددة الأطراف، انتهى فعلياً بانسحاب أمريكي أحادي في عام ٢٠١٨، وما تبعه من إعادة فرض العقوبات الاقتصادية بشكل واسع.

حدس

العدد (٦) ٤ / حزيران - يونيو/ ٢٠٢٦

صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

(تتمة)

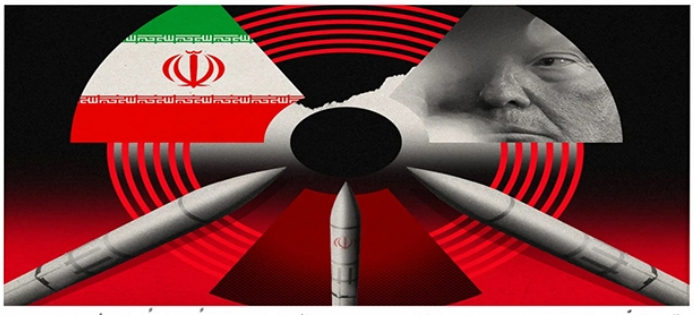

وقد شكّل هذا الانسحاب بالنسبة لصناع القرار في طهران دليلاً عملياً على أن الالتزامات الأمريكية ليست مستقرة، بل خاضعة للتغيرات السياسية الداخلية وتبدّل الإدارات. ونتيجة لذلك، ترسّخ لدى إيران تصور مفاده أن أي اتفاق جديد قد يواجه المصير ذاته، ما يقلل من جدوى تقديم تنازلات استراتيجية كبيرة.

٢- الرؤية الأمريكية – الشك في نوايا الالتزام الإيرانية:

في المقابل، تنظر الولايات المتحدة إلى إيران من زاوية مختلفة، تقوم على الشك في مدى التزام طهران بأي اتفاق طويل الأمد، فالتجربة الأمريكية مع إيران منذ ٢٠٠٣، رسّخت قناعة داخل دوائر القرار بأن إيران تميل إلى استخدام فترات التهدئة لإعادة بناء قدراتها الاستراتيجية تدريجياً.

كما ترى واشنطن أن هيكل القرار الإيراني، وتعدد مراكزه، والارتباط الوثيق بين الأمن القومي والمؤسسات العسكرية، تجعل من الصعب ضمان التزام ثابت بأي قيود طويلة الأمد، خصوصاً في الملفات النووية والصاروخية.

رابعاً- استمرار الضغط العسكري أثناء التفاوض:

يُعد استمرار الضغط العسكري المتبادل أثناء مسار التفاوض بين الولايات المتحدة وإيران أحد العوامل الأكثر تأثيراً في تقويض فرص الوصول إلى اتفاق مستقر. فبدل أن تتم المفاوضات في بيئة سياسية آمنة تسمح ببناء الثقة وتقديم تنازلات متبادلة، تجري العملية التفاوضية في ظل ضغط عسكري مفتوح، يجعل كل طرف ينظر إلى التفاوض كامتداد للصراع وليس كبديل عنه.

١- المقاربة الأمريكية – القوة كأداة تفاوضية:

تعتمد الولايات المتحدة في تعاملها مع الملف الإيراني على مزيج من الدبلوماسية والضغط العسكري، وفق ما يمكن وصفه باستراتيجية "التفاوض تحت التفوق القسري". وفي هذا السياق، تبرز ثلاث أدوات رئيسية:

تجري العملية التفاوضية في ظل ضغط عسكري مفتوح، يجعل كل طرف ينظر إلى التفاوض كامتداد للصراع وليس كبديل عنه

الحصار البحري على إيران، حيث تسعى واشنطن إلى فرض قيود غير مباشرة على حركة التجارة المرتبطة بإيران.

التهديد المستمر باستئناف العمليات العسكرية: الهدنة القائمة أقرب إلى وقف مؤقت لإطلاق النار يمكن إنهاؤه في حال فشل التفاوض، وهو ما يبقي خيار الحرب حاضراً في الخلفية.

الانتشار العسكري الإقليمي: تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في قواعد محيطة بإيران يهدف إلى خلق ضغط ردعي دائم، يحد من هامش المناورة الاستراتيجية لطهران.

٢- المقاربة الإيرانية – الرد غير المباشر وتوسيع هامش الضغط:

في المقابل، تعتمد إيران على استراتيجية "الضغط غير المتماثل"، وتتمثل أبرز هذه الأدوات في:

التحكم في الممرات البحرية الحيوية، وعلى رأسها مضيق هرمز، إذ يُعد المضيق ورقة استراتيجية مركزية، نظراً لكونه أحد أهم ممرات الطاقة في العالم، ما يمنح إيران قدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي عند تصاعد التوتر.

الدعم غير المباشر للفصائل والحلفاء الإقليميين، حيث تستخدم إيران شبكة من الحلفاء غير الرسميين كأداة ضغط سياسي وعسكري منخفض التكلفة المباشرة.

القدرة على فتح جبهات عديدة في وقت واحد، وهو ما أظهرته خلال الحرب، عبر ضرب إسرائيل وعدد من دول الخليج بالصواريخ البالستية والمسيرات.

خامساً- دور الأطراف الثالثة كعامل مُعقّد في التفاوض الأمريكي – الإيراني:

لم يعد الصراع بين الولايات المتحدة وإيران مواجهة ثنائية تقليدية يمكن احتواؤها ضمن مسار تفاوضي مباشر، بل تحوّل إلى شبكة معقدة من التفاعلات الإقليمية والدولية، تلعب فيها الأطراف الثالثة دوراً مؤثراً في تشكيل حدود الممكن السياسي، وفي تعطيل أو إعادة توجيه مسارات التسوية.

١- إسرائيل – الفاعل الأمني الأكثر حساسية للتسوية:

خاضت إسرائيل والولايات المتحدة بشكل ثنائي الحرب ضد إيران، لكنها ليست موجودة بشكل مباشر في التفاوض، لكنها الفاعل العسكري والأمني الإقليمي الأكثر تأثيراً في حسابات واشنطن الاستراتيجية، وتضغط إسرائيل باتجاه عدم الوصول إلى اتفاق يسمح بتخفيف الضغط عن البرنامج النووي الإيراني أو الصواريخ البالستية، أو يسمح لإيران بدعم "حماس" و "حزب الله"، خصوصاً أن "حزب الله" هو نقطة الارتكاز الأساسية الأهم في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي، لذلك، فإن أي تسوية لا تعالج هذا البعد الإقليمي تعد من منظور إسرائيلي تسوية ناقصة أو حتى خطرة.

٢- الوسطاء الإقليميون – إدارة الأزمة من دون القدرة على حلّها:

في مقابل الفاعلين التصادميين، تلعب دول مثل قطر، عُمان، وباكستان دور الوساطة في محاولة إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين واشنطن وطهران، ومنع انهيار الوضع نحو مواجهة شاملة.

سلطنة عُمان تُعد تقليدياً قناة دبلوماسية منخفضة التوتر، تعتمد على الحياد النسبي وقدرتها على التواصل مع الطرفين.

قطر تلعب دور الوسيط السياسي والمالي في بعض الملفات، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع الولايات المتحدة وإيران.

باكستان دخلت كوسيط أساسي، معتمدة على مروحة علاقات دولية وإقليمية قوية، من الصين إلى أمريكا والخليج وإيران.

لكن رغم أهمية هذه الأدوار، فإنها تبقى محدودة من حيث القدرة على فرض حلول أو صياغة اتفاقات نهائية.

سادساً- خلاصة تحليلية مركبة - أسباب تعثّر الوصول إلى اتفاق أمريكي–إيراني:

يمثل فشل الولايات المتحدة وإيران في التوصل إلى اتفاق مستقر بعد الهدنة التي أعقبت حرب فبراير ٢٠٢٦ نتيجة تداخل مجموعة من العوامل البنيوية والاستراتيجية، التي تتجاوز الخلافات التقنية أو الدبلوماسية التقليدية، فالمسألة لا تتعلق بغياب الإرادة التفاوضية فقط، بل بوجود اختلالات عميقة في بنية النظام الإقليمي، وتعارض في إدراك الأمن، وتشابك في موازين القوى والفاعلين.

يمكن تلخيص هذه الإشكالية في خمسة محاور رئيسية مترابطة تشكل معاً الإطار التفسيري للأزمة الحالية:

١- صراع على النظام الإقليمي:

لا يدور الخلاف بين واشنطن وطهران فقط حول الملف النووي فقط، وإنما حول طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة تسعى إلى نظام أمني يحدّ من نفوذ إيران ويعيد ضبط سلوكها الإقليمي ضمن قواعد تقودها واشنطن وحلفاؤها، بينما ترى إيران أن لها دوراً إقليمياً مشروعاً لا يمكن تقليصه من دون المساس بميزان الردع.

وبذلك يتحول التفاوض من نقاش تقني إلى صراع على شكل النظام الإقليمي نفسه، ما يرفع كلفة أي تنازل ويجعل التسوية الشاملة أكثر تعقيداً.

الخلاف بين واشنطن وطهران ليس حول الملف النووي فقط، وإنما حول طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

٢- الملف النووي غير قابل للحل السريع:

يمثل الملف النووي والصاروخي أحد أكثر الملفات صلابة في هذا الصراع، لأنه يرتبط مباشرة بمفاهيم الردع والسيادة والأمن القومي، فالخلافات حول الملف النووي، أو مدى القدرات الصاروخية ليست تفاصيل تقنية، بل تعبير عن اختلاف جذري في تعريف التهديد والأمن.

٣- توازن قوة غير محسوم بعد الحرب:

أدت الحرب وما تبعها من هدنة إلى إعادة تشكيل جزئي في موازين القوى، من دون أن ينتج عنها حسم واضح، فلا الولايات المتحدة استطاعت فرض معادلة ردع دائمة، ولا إيران فقدت قدرتها على التأثير الإقليمي، كما شكل تماسك النظام الإيراني بعد الضربة الأولى التي أطاحت بكبار القادة السياسيين الإيرانيين نقطة قوة كبرى لمصلحة إيران، خصوصاً أن رهان ترامب ونتنياهو على أن تكون هذه الاغتيالات كفيلة بزعزعة النظام وتفكيكه، بدت أنها خاطئة بالمطلق، بل أنتجت حالة تماسك داخل النظام، نظراً لشدة التهديد الوجودي الذي شكلته الحرب، والمستوى غير المسبوق في الاستهداف، الذي طال المرشد الأعلى الذي يمثل أحد أهم رموز الجمهورية الإسلامية.

كما أن إمساك طهران بملف مضيق هرمز، ووضع يدها على قرار الملاحة فيه، وتأثيراته الفورية على أسواق الطاقة العالمية، أعطت طهران مجالاً أوسع في التفاوض على مكانتها الإقليمية، وهو ما تعزز مع استهدافها مروحة واسعة من الأهداف العسكرية والنفطية داخل دول الخليج.

٤- انعدام الثقة البنيوي:

يشكل انعدام الثقة بين الطرفين أحد أكثر العوامل رسوخاً في الأزمة، فإيران تستند إلى تجربة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ كمؤشر على عدم موثوقية الالتزامات الأمريكية، بينما ترى واشنطن أن إيران قد تستخدم أي تخفيف للعقوبات لإعادة بناء قدراتها الاستراتيجية، وهذا الانعدام المتبادل للثقة يحول أي اتفاق إلى التزام هش في نظر الطرفين، ويضعف القدرة على بناء ضمانات طويلة الأمد.

٥- تعدد الأطراف المؤثرة:

لم يعد الصراع ثنائياً محصوراً بين واشنطن وطهران، بل أصبح شبكة إقليمية معقدة تشمل فاعلين مثل إسرائيل، وقوى إقليمية، خصوصاً دول الخليج، ودول وساطة متعددة.

هذا التعدد يزيد من تعقيد أي تسوية، لأن كل طرف إضافي يضيف حسابات جديدة، ويقلل من القدرة على إنتاج اتفاق شامل يحظى بقبول واسع أو قابلية للاستمرار.

العدد (٦) ٤ / حزيران - يونيو/ ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

القمح في سوريا: من أزمة التسعير الراهنة إلى تشكّل البنية التاريخية للقطاع الزراعي

هيئة التحرير - "حدّس"

أولاً- الأزمة الراهنة كمدخل لفهم تاريخ القمح السوري:

تشهد سوريا في موسم ٢٠٢٦ أزمة متجددة في قطاع القمح، تمثلت في احتجاجات واسعة في مناطق الإنتاج الرئيسية، خصوصاً في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور، على خلفية تحديد سعر شراء القمح عند نحو ٤٦,٠٠٠ ليرة سورية للطن الواحد. وقد جاءت هذه الاحتجاجات بوصفها رد فعل مباشر على فجوة متزايدة بين تكلفة الإنتاج الزراعي الفعلية وسعر الشراء الحكومي، وهي فجوة لم تعد ظرفية، بل أصبحت بنيوية ومتكررة خلال السنوات الأخيرة.

تتمثل الإشكالية الأساسية التي فجّرت الاحتجاجات في أن تكلفة إنتاج الطن الواحد من القمح، وفق تقديرات ميدانية متقاطعة، باتت تتجاوز في العديد من المناطق عائد البيع الحكومي، نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة والبذار، واعتماد القطاع الزراعي بشكل متزايد على مدخلات مسعّرة بالدولار أو مرتبطة بأسعار عالمية.

في المقابل، بقي سعر الشراء الحكومي مرتبطاً بتوازنات مالية داخلية وبسعر صرف متدهور، ما أدى إلى فقدان السعر الرسمي وظيفته التحفيزية، وتحوله في نظر شريحة واسعة من المزارعين إلى سعر لا يعكس الواقع الإنتاجي.

إن هذه الأزمة، رغم حداثة شكلها الاحتجاجي، ليست جديدة في جوهرها، بل تمثل امتداداً لتحولات طويلة في بنية القطاع الزراعي السوري، وفي العلاقة بين الدولة والريف، وفي موقع القمح داخل الاقتصاد الوطني. فمنذ عقود، لم يكن القمح أهم من كونه مجرد محصول زراعي، فلقد شكّل على الدوام عنصراً مركزياً في معادلة الأمن الغذائي، وأداة تنظيم اقتصادي واجتماعي، اعتمدت عليه الدولة السورية في تأمين الخبز كسلعة استراتيجية مدعومة، وفي المقابل اعتمد عليه الفلاح كمصدر دخل أساسي مضمون الشراء.

شكّل القمح على الدوام عنصراً مركزياً في معادلة الأمن الغذائي، وأداة تنظيم اقتصادي واجتماعي، اعتمدت عليه الدولة السورية في تأمين الخبز كسلعة استراتيجية مدعومة

في العقود السابقة لعام ٢٠١١، كان القطاع الزراعي السوري، رغم التفاوتات الإقليمية، يحقق مستويات إنتاج قريبة من الاكتفاء الذاتي في سنوات عديدة. فقد تراوح الإنتاج السنوي للقمح في فترات الاستقرار النسبي بين نحو ٣ إلى ٤.٥ ملايين طن، وهو مستوى كان يسمح بتغطية الاحتياجات المحلية مع وجود فائض محدود في بعض المواسم. غير أن هذا الاستقرار كان قائماً على توازن هش بين الإنتاج المروي في مناطق الفرات والجزيرة، والزراعة البعلية الأكثر عرضة للتقلبات المناخية، إضافة إلى دعم حكومي مباشر للأسعار والمدخلات.

غير أن هذا التوازن بدأ يتعرض لضغوط متراكمة حتى قبل عام ٢٠١١، نتيجة تراجع الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وضعف تحديث أنظمة الري، وتزايد أثر موجات الجفاف بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، والتي شكلت نقطة تحول في استقرار الإنتاج الزراعي في الشمال الشرقي من البلاد. وقد أدى ذلك إلى تراجع نسبي في الإنتاج، وظهور مؤشرات مبكرة على هشاشة النموذج الزراعي القائم على الدعم المركزي من دون تحديث تقني مواز.

بعد عام ٢٠١١، دخل قطاع القمح مرحلة تحول جذري نتيجة الحرب، حيث فقدت الدولة السيطرة على أجزاء واسعة من مناطق الإنتاج الأساسية، خصوصاً في الشرق والشمال الشرقي. وقد أدى ذلك إلى تفكك منظومة الإنتاج والتسويق في آن واحد، حيث لم يعد القمح يدار ضمن سوق وطنية واحدة، بل ضمن عدة دوائر اقتصادية متوازية، تخضع لسلطات مختلفة وظروف أمنية متباينة. ونتيجة لذلك، انخفض الإنتاج بشكل حاد في بعض السنوات، وتذبذب بين مستويات منخفضة جداً وأخرى متوسطة تبعاً للوضع الأمني والمناخي.

في هذه المرحلة، أصبح إنتاج القمح مرتبطاً بشكل مباشر بموازين السيطرة والنفوذ داخل الجغرافيا السورية. كما أدى تراجع الاستقرار النقدي وظهور تضخم حاد إلى إعادة تعريف العلاقة بين التكلفة والسعر، حيث أصبحت مدخلات الإنتاج تُحسب غالبا بأسعار السوق غير المستقرة، في حين بقيت أسعار الشراء الرسمية تخضع لقرارات إدارية محدودة المرونة.

ومع دخول البلاد مرحلة ما بعد ٢٠١٨، بدأت الحكومة بمحاولة إعادة ضبط قطاع الحبوب عبر تحديد أسعار سنوية للشراء، إلاّ أن هذه السياسات بقيت محكومة بإكراهات مالية ونقدية شديدة، خاصة مع استمرار تدهور قيمة العملة المحلية وتزايد الاعتماد على الاستيراد لتغطية الفجوة الغذائية. وفي هذا السياق، تحول القمح تدريجياً من قطاع إنتاجي مدعوم إلى ملف أزمة مركب يجمع بين الاقتصاد والأمن الغذائي والسياسة النقدية.

إن الاحتجاجات الراهنة في ٢٠٢٦ لا يمكن فهمها خارج هذا المسار الطويل، لأنها تمثل لحظة انكشاف نهائي للفجوة بين منطق التسعير الإداري ومنطق الاقتصاد الفعلي للإنتاج الزراعي. كما أنها تعكس انتقال القمح في سوريا من كونه عنصر استقرار اجتماعي إلى كونه مؤشراً على اختلالات أعمق في بنية الاقتصاد الزراعي والدولة الريفية.

ثانياً- الجذور التاريخية لزراعة القمح في سوريا (ما قبل ٢٠٠٠):

يمثل القمح في سوريا قبل عام ٢٠١١ نموذجاً لقطاع زراعي كان قريباً من تحقيق الاكتفاء الذاتي في سنوات عديدة، لكنه في الوقت نفسه كان يحمل داخل بنيته اختلالات هيكلية غير مرئية بشكل كامل في حينه. فقد ارتبطت القدرة الإنتاجية للقمح بشكل وثيق بالتوسّع في الزراعة المروية في مناطق الفرات والجزيرة السورية، وبالأخص في محافظتي الحسكة والرقة، حيث شكلت هذه المناطق ما بين ٥٠٪ إلى ٧٠٪ من إجمالي الإنتاج الوطني في السنوات الجيدة، وفق تقديرات زراعية متقاطعة في تلك الفترة.

خلال العقد الأول من الألفية، تراوح إنتاج القمح في سوريا في سنوات الاستقرار المناخي بين نحو ٣ ملايين طن كحد أدنى في السنوات الضعيفة، ونحو ٤.٥ إلى ٤.٨ ملايين طن في السنوات الجيدة. وقد مكّن هذا المستوى من الإنتاج الدولة السورية من تحقيق اكتفاء شبه كامل من القمح في عدة مواسم، بل وتصدير كميات محدودة في بعض السنوات، خاصة عندما تجاوز الإنتاج حاجز ٤ ملايين طن.

غير أن هذا الاستقرار الكمي كان يخفي هشاشة نوعية في البنية الإنتاجية، فقد ظل جزء كبير من الزراعة السورية يعتمد على تقنيات تقليدية نسبياً، مع محدودية في تحديث شبكات الري، واعتماد واسع على الري السطحي، إضافة إلى تراجع الاستثمار في البنية التحتية الزراعية مقارنة بالنمو السكاني وازدياد الطلب الداخلي. كما أن السياسات الزراعية خلال تلك المرحلة ركزت على ضمان الكمية أكثر من التركيز على الاستدامة الإنتاجية أو رفع الكفاءة التقنية.

مستوى استقرار الإنتاج مكّن الدولة السورية من تحقيق اكتفاء شبه كامل من القمح في عدة مواسم، بل وتصدير كميات محدودة في بعض السنوات

في هذه المرحلة، كان نموذج العلاقة بين الدولة والفلاح قائماً على آلية شراء شبه احتكارية للقمح، حيث كانت مؤسسات الدولة هي المشتري الأساسي أو شبه الوحيد للمحصول، وقد ساهم هذا النموذج في تثبيت أسعار القمح نسبياً وضمان تصريف الإنتاج، لكنه في المقابل خلق اعتماداً عالياً على الدولة من جهة، وأضعف ديناميات السوق الزراعي من جهة أخرى، حيث لم تتطور قنوات تسويق بديلة أو أسواق تنافسية حقيقية.

وعلى الرغم من هذا الدور المركزي للدولة، بدأت مؤشرات الضعف بالظهور تدريجياً في منتصف العقد الأول من الألفية، حيث أثرت موجات الجفاف بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، خصوصاً في المناطق البعلية في شمال شرق البلاد. وقد أدى ذلك إلى خسائر كبيرة في بعض المواسم، وانخفاض ملموس في الإنتاج الإجمالي، مع تقديرات تشير إلى تراجع الإنتاج في بعض السنوات إلى ما دون ٣ ملايين طن.

كما أن هذه المرحلة شهدت بداية تحول مهم في العلاقة بين الزراعة والمياه، حيث بدأت ندرة المياه الجوفية وتراجع كفاءة شبكات الري في التأثير على استدامة الزراعة المروية. وقد شكل هذا العامل، وإن بدا تقنياً في ظاهره، أحد المؤشرات المبكرة على دخول القطاع الزراعي في مرحلة ضغط بنيوي طويل الأمد.

من ناحية أخرى، ورغم أن الدولة حافظت على سياسة دعم القمح بشكل واضح، فإن قدرة هذا الدعم على مواكبة التغيرات في تكاليف الإنتاج بدأت بالتراجع تدريجياً، خصوصاً مع ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية عالمياً، وبدء ظهور فجوة بين التكلفة الفعلية للإنتاج وسعر الشراء الحكومي، وإن كانت هذه الفجوة في تلك المرحلة ما تزال محدودة وغير ذات أثر احتجاجي مباشر.

يمكن القول إن المرحلة السابقة لعام ٢٠١١ اتسمت بثلاث سمات رئيسية مترابطة:

١- إنتاج كمي قريب من الاكتفاء الذاتي.

٢- نموذج تسعير مركزي يضمن الاستقرار الظاهري.

٣- هشاشة بنيوية كامنة في البنية المائية والتقنية للزراعة.

وهذه السمات الثلاث ستشكل لاحقا الأساس الذي ستتفكك عليه منظومة القمح خلال سنوات الحرب وما بعدها.

ثالثاً- مرحلة ٢٠١١ - ٢٠١٨ (تفكك منظومة القمح خلال الحرب):

مع اندلاع الانتفاضة السورية عام ٢٠١١، دخل قطاع القمح مرحلة إعادة تشكيل قسرية، لم تكن نتيجة تطور اقتصادي طبيعي، بل نتيجة تفكك جغرافي - سياسي لمناطق الإنتاج وسلاسل التوريد. فقد أدت التحولات الميدانية إلى فقدان الدولة السيطرة التدريجية على مساحات واسعة من أهم مناطق إنتاج القمح، وعلى رأسها مناطق الجزيرة السورية وريف الرقة وأجزاء من ريف حلب الشرقي، وهي المناطق التي كانت تشكل العمود الفقري للإنتاج الوطني.

هذا التفكك الجغرافي انعكس مباشرة على وحدة السوق الزراعي، حيث لم يعد القمح يُنتج ويُسوق ضمن منظومة وطنية واحدة، بل ضمن عدة أنظمة متوازية، لكل منها آلياته في التسعير والتخزين والتوزيع. وقد أدى ذلك إلى انهيار النموذج المركزي الذي كان قائماً قبل ٢٠١١، والذي كانت فيه الدولة المشتري شبه الوحيد للمحصول.

تتمة في الصفحة (١١)

(تتمة)

خلال السنوات الأولى من الحرب، تراجع الإنتاج بشكل حاد. وتشير تقديرات زراعية متقاطعة إلى أن الإنتاج انخفض في بعض المواسم إلى ما دون ٢ مليون طن، مقارنة بمستويات كانت تتجاوز ٤ ملايين طن في سنوات ما قبل الأزمة. هذا الانخفاض لم يكن ناتجاً فقط عن تراجع المساحات المزروعة، بل أيضاً عن تضرر البنية التحتية للري، وصعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية، ونقص الوقود والأسمدة، إضافة إلى نزوح جزء من اليد العاملة الزراعية.

في الوقت نفسه، ظهرت أنماط جديدة من إدارة القمح، حيث أصبحت بعض الجهات المحلية، سواء كانت سلطات أمر واقع أو إدارات مدنية محلية، تتولى عمليات شراء المحصول أو تنظيم تسويقه. هذا التعدد في مراكز القرار أدى إلى تباين كبير في أسعار الشراء وشروط التسليم بين منطقة وأخرى، ما خلق سوقاً غير موحدة للقمح داخل الجغرافيا السورية نفسها.

كما شهدت هذه المرحلة تحولاً مهماً في طبيعة القمح من سلعة اقتصادية إلى أداة نفوذ. فقد أصبح التحكم في مناطق الإنتاج أو في طرق النقل والتخزين عاملاً مؤثراً في التمويل المحلي وفي القدرة على الاستمرار اقتصادياً. وبذلك، دخل القمح كعنصر في بنية الاقتصاد السياسي للصراع.

إلى جانب ذلك، أدى تدهور قيمة العملة السورية وظهور التضخم الحاد إلى إعادة تعريف العلاقة بين التكلفة والسعر. فبينما كانت الأسعار تحدد سابقاً ضمن إطار إداري مستقر نسبياً، أصبحت لاحقاً غير قادرة على مواكبة التغير السريع في أسعار المدخلات، خصوصاً الوقود الذي يشكل عنصراً أساسياً في الزراعة المروية. وقد أدى ذلك إلى تقلص الهوامش الربحية للمزارعين، بل وتحول الزراعة في بعض الحالات إلى نشاط منخفض الجدوى الاقتصادية أو حتى خاسر.

في هذه المرحلة أيضاً، بدأت تتشكل فجوة هيكلية بين الإنتاج والاستهلاك. فبينما تراجع الإنتاج المحلي بشكل كبير، ارتفعت الحاجة إلى الاستيراد لتأمين مادة القمح والطحين، ما زاد من الضغط على المالية العامة، وأدخل ملف الأمن الغذائي في دائرة الاعتماد الخارجي الجزئي.

يمكن القول إن مرحلة ٢٠١١ - ٢٠١٨ لم تكن مجرد فترة انخفاض في الإنتاج، بل كانت مرحلة تفكك كامل لمنظومة القمح السورية، حيث انهار النموذج المركزي السابق، وتحوّل القطاع إلى شبكة من الاقتصادات المحلية المتباينة، تعمل تحت ضغط الحرب والانقسام الجغرافي والتدهور النقدي.

بعد عام ٢٠١٨ بدأت الحكومة السورية بمحاولة إعادة ضبط قطاع القمح ضمن إطار مؤسساتي أكثر انتظاماً، خصوصاً فيما يتعلق بعمليات التسعير السنوي والشراء المركزي

رابعاً- ما بعد ٢٠١٨ اقتصاد التسعير وأزمة الجدوى:

بعد عام ٢٠١٨، ومع استقرار نسبي في خطوط السيطرة الميدانية داخل سوريا، بدأت الحكومة السورية بمحاولة إعادة ضبط قطاع القمح ضمن إطار مؤسساتي أكثر انتظاماً، خصوصاً فيما يتعلق بعمليات التسعير السنوي والشراء المركزي. وقد بدت هذه المرحلة ظاهرياً وكأنها عودة إلى النموذج القديم القائم على احتكار الدولة لشراء القمح، إلا أن الظروف الاقتصادية الكلية كانت قد تغيرت جذرياً، ما جعل هذا النموذج يعمل داخل بيئة مختلفة تماماً عن تلك التي كان قائماً فيها قبل ٢٠١١.

أهم تحول في هذه المرحلة تمثل في انتقال القمح من ملف إنتاجي زراعي إلى ملف نقدي - مالي، تحكمه بصورة مباشرة تقلبات سعر الصرف والتضخم. فبينما كانت أسعار شراء القمح تحدد سابقاً ضمن بيئة نقدية مستقرة نسبياً، أصبحت بعد ٢٠١٨ مرتبطة بسوق صرف غير مستقر، وباقتصاد يعاني من تضخم مرتفع وتراجع حاد في القدرة الشرائية للعملة المحلية. هذا التحول جعل أي سعر يُحدد للقمح يتعرض سريعاً للتآكل خلال موسم واحد أو أقل.

في هذا السياق، أصبحت العلاقة بين تكلفة الإنتاج وسعر الشراء الحكومي علاقة غير مستقرة بنيوياً. فمدخلات الإنتاج الزراعي، وعلى رأسها الوقود والأسمدة وقطع الغيار، باتت تُسعّر بشكل مباشر أو غير مباشر وفق أسعار مرتبطة بالدولار أو بالسوق السوداء، في حين بقي سعر القمح يُحدد إدارياً بالليرة السورية. وقد أدى هذا الانفصال بين عملة التكلفة وبين عملة السعر إلى خلق فجوة دائمة تتجدد كل موسم زراعي.

على المستوى الكمي، لم يعد الإنتاج السوري من القمح قادراً على استعادة مستويات ما قبل الحرب. فبين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٤، تراوحت التقديرات الإنتاجية بين مستويات منخفضة ومتوسطة، مع تحسن نسبي في بعض المواسم نتيجة عوامل مناخية أو توسع محدود في الزراعة، لكنه لم يصل إلى مستويات الاكتفاء الذاتي الكامل التي كانت موجودة قبل ٢٠١١. هذا يعني أن سوريا انتقلت من دولة شبه مكتفية إلى دولة تعاني من عجز غذائي هيكلي يتطلب استيراداً دورياً لتغطية الفجوة.

في موازاة ذلك، بدأ يظهر تحول اجتماعي - اقتصادي مهم في الريف الزراعي، يتمثل في تراجع الجدوى الاقتصادية لزراعة القمح لدى شريحة من الفلاحين. فقد أصبح الفلاح يقارن بشكل مباشر بين تكلفة الإنتاج وسعر التسليم الحكومي، ومع تكرار الفجوة السلبية، بدأت تتوسع ظاهرة تقليص المساحات المزروعة أو التحول نحو محاصيل بديلة أقل كلفة أو أكثر ربحية في بعض المناطق. هذا التحول التدريجي أسهم في إضعاف استقرار الإنتاج السنوي.

مع استمرار هذا المسار، أصبحت سياسات التسعير السنوي نقطة توتر مركزية بين الدولة والمنتجين. إذ لم تعد الأسعار أدوات تنظيم للسوق، بل مؤشر على العلاقة الاقتصادية بين الطرفين. وفي كل موسم تقريباً، كانت تظهر اعتراضات متكررة على الأسعار المعلنة، لكنها كانت تتصاعد تدريجياً من مستوى الاعتراض الفردي إلى مستوى الاحتجاجات المحلية المنظمة.

هنا تحديداً يمكن فهم الاحتجاجات التي شهدها موسم ٢٠٢٦، والتي انطلقت في مناطق الإنتاج الأساسية، وعلى رأسها الحسكة، باعتبارها تتويجاً لمسار طويل من اختلال العلاقة بين التكلفة والسعر. فالسعر المعلن للطن، رغم أنه قد يبدو رقماً إدارياً ضمن سياسة تسعير سنوية، إلا أنه في الواقع يعكس حدود قدرة الدولة المالية من جهة، ويكشف في المقابل حجم الانفصال بين السياسة النقدية والواقع الإنتاجي من جهة أخرى.

جدول القمح في سوريا (تحليل كمي - اقتصادي مختصر ٢٠١٠ - ٢٠٢٥)

وحدة الإنتاج: مليون طن
الحاجة السنوية التقريبية: ≈ ٤ ملايين طن (بعد ٢٠١١ وما بعده).
الاستهلاك الفردي: ~ ١٨٠ كغ سنوياً.

السنة	عدد السكان (مليون)	إنتاج القمح (مليون طن)	الحاجة المقدرة (مليون طن)	الفائض / العجز	سعر شراء الدولة للطن (USD أو ما يعادله)	سعر الخبز (تقريبي)
٢٠١٠	~٢١٫٤	٣٫٦	٣٫٨-٤٫٠	قريب من التوازن	~ $ ٣٠٠-٣٥٠	مدعوم منخفض جداً
٢٠١١	~٢١٫٨	٣٫٨	٤٫٠	عجز طفيف	~ $ ٣٥٠	مدعوم
٢٠١٣	~٢٠–٢٢	٤٫٠ (مؤقتاً مرتفع)	٤٫٠	شبه توازن	~ $ ٣٥٠-٣٨٠	مدعوم
٢٠١٤	~٢١	٢٫٥	٤٫٠	-١٫٥ مليون طن	~ $ ٣٦٠	مدعوم
٢٠١٦	~١٨-١٩ (نزوح)	٢٫٤	٤٫٠-٣٫٥	-١٫٦ مليون طن	~ $ ٣٠٠-٣٥٠	مدعوم
٢٠١٨	~١٧	١٫٢	٤٫٠-٣٫٨	-٢٫٥ مليون طن	~ $ ٣٠٠	مدعوم
٢٠٢٠	~١٩	٢٫٨	٤٫٠	-١٫٢ مليون طن	~ $ ٣٢٠-٤٠٠	ارتفاع جزئي
٢٠٢٢	~٢١	١٫٥	٤٫٠	-٢٫٥ مليون طن	~ $ ٣٥٠	ارتفاع واضح
٢٠٢٣	~٢٢	٣٫٠	٤٫٠	-١٫٠ مليون طن	~ $ ٣٣٠-٣٥٠	مدعوم جزئي
٢٠٢٤	~٢٢٫٥	٣٫٠	٤٫٠	-١٫٠ مليون طن	~ $ ٣٠٠-٣٣٠	مدعوم لكن متآكل القيمة
٢٠٢٥	~٢٢٫٥	١٫٢ (أزمة جفاف)	٤٫٠	-٢٫٧ مليون طن (أزمة حادة)	~ $ ٣٣٠ (تقريباً ٤٦٫٠٠٠ ل.س)	ضغط معيشي مرتفع

مسار القمح في سوريا هو عبارة عن مرآة مكثفة لتحولات العلاقة بين الدولة والريف، وبين الاقتصاد والسيادة، وبين الإنتاج والأمن الغذائي

خامساً- الخلاصة:

يمكن النظر إلى مسار القمح في سوريا عبر العقود الماضية بوصفه مرآة مكثفة لتحولات العلاقة بين الدولة والريف، وبين الاقتصاد والسيادة، وبين الإنتاج والأمن الغذائي. فالقصة التي تبدأ اليوم من احتجاجات المزارعين على سعر شراء الطن لا يمكن قراءتها كحدث اقتصادي منفصل، بل كحلقة أخيرة في سلسلة طويلة من التحولات البنيوية التي أعادت تشكيل معنى الزراعة نفسها داخل الدولة السورية.

في المرحلة السابقة لعام ٢٠١١، كان القمح جزءاً من نموذج دولة يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر مركزية الشراء والدعم والتسعير. هذا النموذج، رغم نجاحه النسبي في تحقيق مستويات إنتاج قريبة من الاكتفاء في سنوات عديدة، كان قائماً على توازن هش بين الموارد المائية المحدودة، والبنية التحتية الزراعية غير المتجددة بالقدر الكافي، واعتماد كبير على تدخل الدولة بوصفها المشتري الضامن للسوق.

مع اندلاع الحرب بعد ٢٠١١، انهار هذا التوازن بسرعة، ليس فقط بسبب تراجع الإنتاج أو فقدان مناطق زراعية رئيسية، بل بسبب تفكك البنية المؤسسية التي كانت تنظم العلاقة بين المنتج والسوق والدولة. لقد تحول القمح من سلعة وطنية ضمن نظام واحد إلى سلعة موزعة بين أنظمة متعددة، لكل منها شروطها وأسعارها وآلياتها الخاصة.

أما في المرحلة التي تلت ٢٠١٨، فقد بدأت ملامح أزمة جديدة تتشكل، لم تعد مرتبطة بالسيطرة أو الإنتاج أو الحرب مباشرة، بل ببنية الاقتصاد الكلي ذاته. فقد أصبح القمح مرتبطاً بسعر صرف متدهور، وتضخم مرتفع، وفجوة متزايدة بين تكلفة الإنتاج وسعر الشراء الرسمي.

من هذا المنظور، فإن احتجاجات ٢٠٢٦ لا تمثل لحظة انفجار مفاجئة، بل تمثل نقطة تراكم تاريخي وصلت فيها التناقضات البنيوية إلى مستوى ظاهر اجتماعياً. فالسعر الذي يُعلن اليوم لشراء القمح ليس سوى تعبير رقمي عن اختلال أعمق بين السياسات النقدية، وقدرة الدولة المالية، وبنية الإنتاج الزراعي في الريف. لذلك فإن الأزمة لا تكمن في الرقم ذاته، بل في النظام الذي ينتجه هذا الرقم.

إن التحليل الكلي لمسار القمح في سوريا يكشف عن ثلاث تحولات كبرى مترابطة: انتقاله من قطاع شبه مكتف ذاتياً إلى قطاع هش بيئياً واقتصادياً قبل ٢٠١١، ثم تحوله خلال الحرب إلى اقتصاد مجزأ يخضع لمنطق السيطرة والانقسام، وأخيراً تحوله بعد ٢٠١٨ إلى ملف أزمة نقدية - اجتماعية يعكس اختلالات الاقتصاد الكلي.

وبناءً على ذلك، فإن أي معالجة مستقبلية لأزمة القمح في سوريا لا يمكن أن تقتصر على تعديل سعر الشراء أو زيادة الدعم بشكل ظرفي، بل تتطلب إعادة التفكير في العلاقة بين الزراعة والسياسة النقدية، وبين الريف والنموذج الاقتصادي العام، وبين الأمن الغذائي وسياسات الدولة طويلة المدى. فالقضية في جوهرها ليست أزمة محصول، بل أزمة نموذج اقتصادي - اجتماعي.

العدد (٦) ٤ / حزيران - يونيو/ ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

إنّي أتهم: المثقّف بيْن قسوة السّلطة وهشاشة المجتمع

محمّد حلّاق الجرف

مقدّمة

لم تعد مفردة الثّقافة ومفهوم المثقّف يحظيان بقيمة معيارية كبيرة في سياق ثورات الرّبيع العربي عموماً، وفي السّياق السّوري خصوصاً، وذلك نتيجة خذلان بعض المثقّفين لتاريخهم أولاً، ولتطلّعات الجماهير التي شاركت في الثورات ثانياً.

سنحاول في هذه الورقة، وبأسلوب تأمّلي ربّما، إعادة الاعتبار لبعض المفاهيم كالثّقافة والسّياسة (بمعنى الاشتغال الحزبي اليومي) والإيديولوجيا والدّيمقراطية، وهي مفاهيم أصبح الحديث فيها يُعتبر ترفاً لا لزوم له لا بسبب كمية التّضحيات الهائلة التي قدّمت في سبيل "انتصار" الثّورة السّورية وحسب، بل بسبب النّزوع باتجاه خطاب شعبوي طغى في النهاية على كل ما يتعلّق بالثّورة السّورية، وهو نزوعٌ ساهم في إنتاج سردية "تطهّرية" اعتبرت أنّ كل نقد للثّورة، وللجماهير التي شاركت فيها، هو خيانة لقيم الثّورة. وبما أنّ النّقد لا يمكن أن يصدر إلّا عن مثقفين أخذوا مسافة نقدية من الثّورة، ونبّهوا مبكّراً إلى الأخطاء الكارثية التي يمكن أن تقع بها جماهير هذه الثّورة، فإنّ الثّقافة والمثقّفين أصبحوا "الشّماعة" التي علّق عليها صانعوا الفرجة معظم المآسي التي صاحبت الثّورة السّورية. وقد كان من الغريب لمعظم المتابعين أنّ من أسهم في هذا الخطاب الشّعبوي الجارف هم مثقفون كانوا يمارسون دورهم كـ "مثقّفين نقديين" في الفترات التي سبقت قيام الربيع العربي. بل ويمكننا القول، وبقليل من الجرأة، أنّ إسهاماتهم كانت إرهاصات لا يُستهان بها أضاءت هذا الرّبيع قبل قيامه.

هذا عن دور جماهير المجتمع، وفاعليه، وحتّى مثقّفيه فيما وصلت إليه "مأساة المثقّف"، ولكن هذا لا يُنسينا بالطّبع الدّور الذي لعبته، وتلعبه، السّلطة في تدمير مفهوم الثّقافة، وبقية المفاهيم، عبر تدجينها وتكييفها لتساهم في إنتاج السّرديات التي تخدم هذه السّلطة، ونحن حين نقول السّلطة فإنّنا لا نقصد سلطة أمر واقع بعينها. ففي سورية كان كل من نظام الأسد، وقوات سورية الدّيمقراطية في شمال البلاد، وهيئة تحرير الشّام في غربها سلطات أمر واقع، وبعد سقوط نظام الأسد في ٨ ديسمبر/كانون أول ٢٠٢٤، أصبح النّظام الجديد الذي يترأسه الرّئيس الانتقالي أحمد الشّرع سلطة أمر واقع، وكذلك أيضاً سلطة الحرس الوطني التي تتبع للشيخ حكمت الهجري في السّويداء.

يكمن دور السّلطة في تدمير مفهوم الثّقافة، وبقية المفاهيم، عبر تدجينها وتكييفها لتساهم في إنتاج السّرديات التي تخدم هذه السّلطة

في التّعريف، وفي خشية السّلط "ات" من التّعريف:

في ١٣ يناير/ كانون الثاني من العام ١٨٩٨ نشر الرّوائي الفرنسي إميل زولا (١٩٠٢-١٨٤٠) رسالته الشّهيرة "إنّي أتهم" (J'accus)الموجّهة إلى فليكس فور رئيس الجمهورية الفرنسية وقتها. الرّسالة كانت تتهم القيادات السّياسية والعسكرية الفرنسية في محاولة فبركة الأدلّة ضدّ الضابط الفرنسي، ذو الأصول اليهودية، ألفرد دريفوس، الذي كان متّهماً بالخيانة العظمى لصالح الألمان، فيما عُرف وقتها بـ "قضية دريفوس".

ما يهمّنا من هذه الحادثة التّاريخية أنّ المحافظين الفرنسيين المؤيدين لاتهام دريفوس، وعلى رأسهم القومي اليميني مورس باريز، ومن باب السّخرية والشّتيمة، أطلقوا على زولا ومن معه لقب "مثقّف" (Intellectuel)، فقد كان المحافظون يرون أن هؤلاء الأكاديميين والكتّاب يتدخلون في شؤون السّياسة والجيش التي لا يفقهون فيها، واعتبروا "المثقف" شخصاً يعيش في برج عاجي، منفصلاً عن الواقع، ويهدّد استقرار الدّولة بنقده الأعمى.

المفارقة أنّ زولا تبنّى تهمة المثقّف هذه وتحوّلت بفضله إلى "الالتزام" خالقاً بذلك التعريف الحديث للمثقّف بأنّه ليس فقط صاحب المعرفة الواسعة أو التخصّص الأكاديمي، بل هو "صاحب الموقف العمومي والأخلاقي". فقبل هذه الحادثة كان المثقّفون يكتفون بإنتاجهم الأكاديمي داخل الجامعات والمجلّات المتخصّصة، ومع زولا أضحى المثقّف هو صاحب المعرفة المنخرط بالشّأن العام من زاوية أخلاقية.

في السّياق السّوري، وفي ظلّ الخطاب الشّعبوي تحديداً، لم يعد هذا التّعريف مرّحباً به. عادت "نغمة" الاتّهام لكل حسّ نقدي تجاه الثّورة يصدر عن المنشغلين بالشّأن العام، سواء أكانوا كتّاباً أو شعراء أو فنّانين أو أصحاب رأي صحفي، والغريب أنّ الأمر استشرى أكثر بعد سقوط نظام الأسد ونشوء سلطة جديدة مكانه. ذلك أنّ الجماهير المنفعلة والمحرّضة تريد ناشطاً لا مثقّفاً، وخطيباً لا ناقداً، وانحيازاً مطلقاً بدلاً من أصحاب الفكر المستقل. وكلّما حاول أحد المثقّفين إعادة الاعتبار لتعريف المثقّف ودوره وجد نفسه معزولاً ومتهماً.

تخشى السّلط "ات" في سوريا من هذا التّعريف الواضح للمثقّف على أنّه "صاحب المعرفة الواسعة المنشغل في الشّأن العام والقادر على اتخاذ موقف أخلاقي من قضايا المجتمع مع الحفاظ على مسافة نقدية من السّلطة والمجتمع معاً". ذلك أنّ السلطة لا تخشى المثقّف فقط، بل تخشى تعريفه أيضاً لأنّ السّلطات في العموم -وعلى اختلافها في سوريا، قبل وبعد سقوط النّظام- تخشى اللّغة الدّقيقة الواضحة والبسيطة، وتخاف من قدرة المثقفين على توصيف طبيعتها وتفكيك بنيتها وكشف تناقضاتها، لأنّ التّعريف الواضح واللّغة المحدّدة تسحب من السّلط "ات" القدرة على التّمييع عبر صناعة الغموض وإنتاج الشّعارات والادعاء لاحتكار الحقيقة. إذ أنّ كلّ سلطة تحاول جاهدةً تحويل المثقف إلى مجرّد شاهد زور.

الكثير من المثقّفين النّقديين السّوريين استجابوا إلى ميكانيزم السّلطة فتحوّلوا من إنتاج الأسئلة، إلى تقديم التبريرات وإشاعتها

سنتابع التأكيد هنا على ما ورد في ورقتنا السّابقة، والتي كانت تحت عنوان "التعوّد على المشهد: الفرجة كحياة بديلة" على الآلية التي تتبعها سلطة دمشق في التّعامل مع المثقّفين، وهي آلية تعتمد على الإهمال أو الاحتواء. وكنّا قد أشرنا في حينه إلى أنّ الكثير من المثقّفين النّقديين السّوريين استجابوا، عن وعي أو بدونه، إلى ميكانيزم السّلطة فتحوّلوا من إنتاج الأسئلة، وهي برأينا الوظيفة الأساسية لأي مثقّف عمومي بالتعريف الذي نتفق معه، إلى تقديم التبريرات وإشاعتها. فذاب المثقفون إمّا في خطاب السّلطة أو في الخطاب الشّعبوي للجماهير التي -في العموم- تتفق مع أيّ سلطة. وعند هذه الذّروة فقد المثقّف وظيفته ليصبح مجرّد مؤدٍ إعلامي. ذلك أنّ المثقّف حين يتخلّى عن المسافة النّقدية التي تفصله عن موضوعه يضحي مجرّد كاتب، أو ناشط، أو إعلامي ولا يبقى مثقّفاً بالمعنى الأخلاقي للتّعريف.

برأينا إذاً أنّ المشكلة لا تكمن في "المثقّف الفرد" نفسه، بل في التّعريف الذي يرتضيه المثقّف لنفسه، وبالتّالي للمكان الذي يختار التّموضع فيه: هل هو في موقع المواجهة النّقدية للسّلط "ات"، بما فيها سلطة الجمهور بالطّبع، أم في موضع المسايرة، وفي أحيان كثيرة يعتقد بعض المثقّفين أنّ هذه المسايرة قد تنتج "تغييراً من الدّاخل" يُجبر السّلط "ات" على الإصلاح.

تخشى السّلطة السّياسية من ربط الموقف النّقدي-السّياسي للمثقف بالموقف الأخلاقي منها، لأنّ المثقّف، فيما لو حافظ على حساسيته النّقدية فإنّه يستطيع "تعرية" لغة السّلطة وكشف تناقضات شعاراتها، ولذا فإنّ حرب السّلطات على المثقّف لا تكون عبر سجنه أو نفيه فقط، بل أيضاً في قدرة هذه السّلطات على تدجين المثقّف وتحويل الثّقافة والتّفكير إلى فعل غير مرغوب فيه. وهذا كلّه نتيجة لعمل لا يمكن تحميل وزره للسّلطة الحالية فقط، بل هو نتاج أكثر من ستة عقود من عمل ممنهج نجحت السّلطات المتعاقبة على سوريا عبره في تحويل المثقّف إلى بوق، والثّقافة إلى تهمة. وما فعلته السّلطة الحالية هي أنّها استثمرت فيه جيداً.

تتمة في الصفحة (١٣)

حدس

العدد (٦) ٤ / حزيران - يونيو/ ٢٠٢٦ صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

(تتمة)

هشاشة المجتمع وغُربة المثقّف:

حتّى لا نغرق في جلد الذّات يجب علينا القول بأنّ أزمة المثقّف مع السّلطة ليست أزمة محليّة من جهة، ومن جهة أخرى هي ليست بالمشكلة الطارئة. ففي العقود السّابقة، وخصوصا إبّان حكم الأسدين، كان يُعاني المثقّف المعارض من خارج منظومة السّلطة من الرقابة والمنع والملاحقة، وللحقيقة، فإنّ "القبضة الأمنية" أصبحت أخفّ ثقلاً بكثير وهذا الأمر يُحسب للسّلطة الانتقالية الجديدة في دمشق. لكنّ ذلك لم يعني أنّ حرّية الرّأي والتّعبير قد اتسعت بسبب أنّ مجال الحرية الجديد ما زال، حتّى هذه اللّحظة، مجال غير مقونن. اليوم أصبح المثقّف يواجه مشكلة من نوع جديد، إذ أنّ المجتمع نفسه يصبح، شيئاً فشيئاً، عدواً للمثقّف. فالمجتمع المنهك بالحروب والأزمات والانقسامات، والفضاء العام المُشبع بلغة الكراهية والتّمييز، وجد أفراده أنفسهم يبحثون عن أجوبة سريعة لأسئلة شديدة التعقيد، ولإشكالات تتطلّب قدراً كبيراً من التّشخيص والتّحليل. وللأسف، فقد استسهلت النّخب السّورية الإجابة عن هذه الأسئلة والإشكالات ممّا باعد بينها وبين الوظيفة الحقيقيّة للثّقافة.

في ظلّ الانهيارات الكبرى تُصبح العواطف أقوى من الحجّة، ولغة الانفعال أقوى من لغة القانون، والرّغبة بالانتقام ردّاً للاعتبار أكثر من السّيْر في مسارات العدالة الانتقالية

لا يمكن لأحد اتّهام المختلف عنه بالـ "قصور الأخلاقي"، فالمثقّف الذي تنازل عن المسافة النّقدية بينه وبين السّلطة "ات" قد يكون تنازل عنها بسبب ما يعتقد أنّه دوافع أخلاقية أيضاً، ففي الظّروف كالظّروف التي وجد السّوريون أنفسهم فيها بعد أربعة عشر عاماً من الحروب والانقسامات هي ظروف لا تساعد أبداً على إنتاج حسّ نقدي، ففي ظلّ الانهيارات الكبرى تُصبح العواطف أقوى من الحجّة، ولغة الانفعال أقوى من لغة القانون، والرّغبة بالانتقام ردّاً للاعتبار أكثر من السّيْر في مسارات العدالة الانتقالية، ويُصبح اليقين أقوى من الشّك، والانتماء الهوياتي الضّيق على أسس طائفية وإثنية أسهل من الدّعوة إلى السّلم الأهلي. هذه العوامل تُنتج بيئات هشّة مُنتجة بدورها لخطاب شعبوي يزدهر لأنّه يقدّم مرويات تقوم على مظلوميات متقابلة، مظلوميات تقوم على "نحن وهم"، أبطالاً وخونة بصيغ حقائق نهائية ضمن سرديات أحادية ومبسّطة لوضع شديد التّعقيد. هذه البيئات تعمل على تغريب المثقّف، فيصبح إما مُلحقاً بها سائراً ورائها وهو يبحث عن بقعة ضوء أو شهرة ما فيها، أو يبتعد عنها محاولاً إثارة الأسئلة في وجهها، فيصبح غريباً فيها ومعزولاً عنها. فهذه الهشاشة قد لا تعني السّقوط الأخلاقي أو التّخلي عن مبادئ عامّة بقدر ما تعني عدم القدرة على إنتاج المعرفة النّقدية.

لا بدّ هنا من التّأكيد على أنّ المسؤولية في غربة المثقّف لا يمكن ردّها إلى قسوة السّلط "ات" وهشاشة المجتمع فقط، بل يمكن تحميل المثقّف نفسه مسؤولية كبيرة فيها. فالكثير من المثقّفين شاركوا في إنتاج هذه الغربة عبر اللّغة المتعالية، أو الارتهان لخلفياتهم الإيديولوجية (ونحن هنا لا نُنكر حقّ المثقّف في التحزّب أو اعتناق أيديولوجية ما بقدر ما نؤكد على دور المثقّف في الحفاظ على مسافة نقدية حتّى من حزبه أو إيديولوجيته)، وبرأينا، فإنّ المرض الأخطر الذي أصاب المثقّفين السّوريين هو انشغالهم بالصّراعات النخبوية فيما بينهم لدرجة بتنا نرى فيها اللّغة الشعبوية الناتجة (والمنتجة) عن هذه الصّراعات تطغى على وسائل التّواصل الاجتماعي لمثقّفين مشهود لهم بتاريخهم وبتضحياتهم، لكنّ التّاريخ والتّضحيات ليست صكوك براءة.

هذه أمراض المثقّفين، ونحن نعلم أنّ موالي السّلط "ات"، أو ما بات يُعرف بـ "الذباب الالكتروني"، يستسهلون رمي المثقّف الذي ينتقد سلطتهم بها حتّى لو لم تكن حقيقية، وهي تلقى قبولاً من الشّارع بسبب شغف الشّارع نفسه باللّغة الاتهامية. لذا، فعندما يستخدم المثقّف لغة مختلفة يُصبح متعالياً، وعندما يرى التّناقضات التي يُفضّل الآخرون تجاهلها يُتهم بالتّنظير، وهكذا فإنّ المشكلة الحقيقية قد لا تبدو في المثقّف أو في المجتمع بقدر ما تبدو في غياب التشاركية، والتي يجب على السّلطة تشجيعها وتعزيزها، وفي غياب المساحات المشتركة التي تسمح بالحوار وبالتّفكير النّقدي. فإذا كانت السّلط "ات" قد سعت إلى تهميش المثقّف، أو تغريبه، أو تدجينه، فإنّ هشاشة المجتمع ساهمت وساعدتها في ذلك، وهكذا وجد المثقّف نفسه محاصراً ضمن ثلاثة قيود: قسوة السّلط "ات" التي لا تريد له أن يلعب دوراً نقدياً، وهشاشة المجتمع الذي لا يؤمن بهذا الدّور، وغربته التي اختارها بسبب عجزه وعدم قدرته على إنتاج المعرفة النّقدية. لنعيش من جديد في أزمة أعمق، أزمة التّعريف، ومعنى هذا التّعريف، والوظيفة النّاتجة عنه.

خاتمة: تأملات في إمكانية استعادة الدّور.

لقد وجد المثقّف السّوري نفسه محاصراً بيْن مطرقة السلط "ات" وسندان المجتمع. سلط "ات" تخشى الثّقافة ولا تريد للمثقّف أن يلعب دوراً حقيقياً وفقاً للتّعريف الذي يفرض عليه هذا الدّور الأخلاقي، ممّا فرض عليها السّعي الدّائم إلى تدجين الثّقافة وتسخيف النّقد، ومجتمع مأزوم خرج لتوّه من حرب ضروس ما زالت ويلاتها تتكشّف يوماً بعد يوم، فتجده يميل دوماً إلى اليقينيات المطلقة والخطابات الشعبوية، وهي خطابات في مجملها إقصائية وطائفية تعمل على وضع المتصّدي لها في خانة الفلول أو الانفصاليين، دون أي إدراك لهوية الفلول أو طبيعة الانفصاليين.

في هذا الحصار بين المطرقة والسّندان يجد المثقّف الحقيقي، وفقاً لتعريفنا للمثقّف الحقيقي، نفسه وسط أزمة عميقة هي ليست أزمة فرد أو سلطة أو مجتمع بقدر ما هي أزمة أعمق بكثير أصابت المجال العام نفسه.

يجب على المثقّف أن يفكّ ارتهانه للسّلط"ات" وللجمهور معاً إذ أنّ الارتهان لأهواء الجماهير لا يقلّ خطراً عن الارتهان للقوى الفصائلية المتنفذة

ولكن: كيف السّبيل كي يستعيد المثقّف دوره ومكانته؟

برأينا، بداية بنفض الغبار عن نوستالجيا الصّورة، صورة المثقّف بوصفه قائداً أو معلّماً أو مرشداً للجماهير، فالعالم تغيّر كثيراً منذ قضية دريفوس، الأحزاب الكبرى تراجعت، والإيديولوجيات الشّاملة فقدت سحرها على الجماهير، والإعلام الرّقمي ووسائل التّواصل الاجتماعي غيّرا طبيعة التّلقي وتأثيره كذلك. لذا فالمشكلة في الأساس هي في عدم استيعاب النّخب المثقّفة السّورية لتغيّر الشّروط والعوامل التي كانت تمنح المثقّف صورته، وربّما صورته، الرّمزية.

فلاستعادة الدّور يجب على المثقّف أن يفكّ ارتهانه للسّلط "ات" وللجمهور معاً إذ أنّ الارتهان لأهواء الجماهير لا يقلّ خطراً عن الارتهان للقوى الفصائلية المتنفذة، ونعتقد أنّ الأمثلة على فشل هذا الارتهان، وكارثيته، أكثر من أن تُحصى سورياً.

بالإضافة إلى الاستقلالية عن السّلطة والجمهور، يجب أن يتخلّى المثقّف عن وهم امتلاك الحقيقة، فالحقيقة لا تأتي من العُزلة، والمسافة النّقدية من السّلطة والمجتمع لا تعني بالتأكيد العيش في عزلة. المعرفة وإنتاجها يأتيان من خلال التّواضع المعرفي، وإعادة التّفاعل مع النّاس، المادّة الحقيقية لأي دور نقدي يمكن أن يلعبه المثقّف. وأخيراً، على المثقّف أن يشتبك. أن يمتلك الجرأة لخوض المعارك التي يخشى غيره ولوجها، وأن يُثير الأسئلة التي يستسهل الآخرين تجاهلها. المثقّف ليس واعظاً، المثقّف هو حارس القيم، قيم العدالة والحرّية والمواطنة، والذّاكرة كذلك.

حدس

ذاكرة المستقبل

العدد (٦) ٤ / حزيران - يونيو/ ٢٠٢٦

صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

الياس مرقص ...

الراهن أبداً في مستقبل الفكر والسياسة السوريين

(حدس) - القسم الثقافي:

في وقت كانت فيه الأحزاب الشيوعية، وكثر من المفكرين والمثقفين، مأخوذين بالنمط السوفيتي، وأرضيته الماركسية الستالينية، كان الياس مرقص يمضي شخصاً وفكراً نحو بناء قطيعة مع هذا النموذج ومع الستالينية، وربما في الوقت ذاته، كان الفكر القومي يجتاح الشارع العربي، مع المشروع الناصري، كان الياس مرقص سبّاقاً إلى نقد هذا الفكر، مدشنا قطيعة أخرى مع استخدام المفاهيم بطريقة ببغائية، لا علاقة لها بالتفحّص المعرفي، أو بتفحّص علاقة المفاهيم بالواقعين التاريخي والعياني.

سمحت له دراسته المبكرة لعلم التربية في جامعة بروكسل الحرة، واتقانه الفرنسية، الاطلاع المبكر، بل والاشتباك مع مصادر معرفية متعددة، وفلسفات عديدة، وبنى شخصيته الفكرية مبكراً انطلاقاً من ضرورة الانخراط في مشروع نقدي واسع، مشروع لا يقدس النظريات، ولا الكلمات، ولا البنى، ويمنح الوعي / العقلانية الأولوية على كل ما سبق، خصوصاً أنه كان يعتبر أن العرب ترجموا مفهوم الوعي / الوعيانية إلى العقلانية.

من نقد الأيديولوجيا إلى تأسيس الاستقلال:

أحد أهم مفاتيح قراءة مرقص اليوم هو مفهومه الجذري للاستقلال. لم يكن الاستقلال عنده شعاراً سياسياً أو مطلباً سيادياً مجرداً، بل كان قبل كل شيء استقلالاً في الوعي. استقلال الفرد، الحزب، والمجتمع عن كل أشكال التبعية، الفكرية، والسياسية، والتنظيمية.

> أدرك مرقص مبكراً أن اللغة ليست أداة بريئة، بل قد تصبح أداة اغتراب وكذب جماعي، ودعا إلى لغة قريبة من الواقع والتجربة الملموسة

منذ عام ٢٠١١، عاد الياس مرقص، أو استُعيد في كتابات سورية عديدة، في بلد انفجرت بناه الاجتماعية والوطنية، مع مشاريع إقليمية ودولية، جعلت الاستقلال في الرأي السياسي أمراً يشبه المستحيل، على ضفتي النظام والمعارضة، وحيث أصبحت الكلمات / المفاهيم عدة أيديولوجية في الصراع، لا يختلف مفعولها القاتل عن الأسلحة الفتاكة، وحيث أصبحت السياسة بلا عقل أو عقلانية، أي بلا أدنى استقلالية.

ضد اللغة الكاذبة - نحو استعادة الواقع:

من أكثر ما يبدو راهناً في فكر مرقص نقده للغة السياسية العربية. تلك اللغة التي تتحول إلى طقوس، إلى تكرار أجوف لمفاهيم مثل "الإمبريالية"، "البرجوازية"، "الثورة"، من دون صلة حقيقية بالواقع، والأسوأ أنها تتحول إلى ستار يمنع رؤية الواقع.

أليست هذه هي بالضبط لغة السياسة السورية اليوم؟ لغة شعاراتية، رمزية، منفصلة عن التجربة الحية للناس. لقد أدرك مرقص مبكراً أن اللغة ليست أداة بريئة، بل قد تصبح أداة اغتراب وكذب جماعي. ومن هنا دعوته إلى لغة جديدة، قريبة من الواقع، من الناس، من التجربة الملموسة.

إن إعادة بناء السياسة السورية تمر، في أحد وجوهها، عبر إعادة بناء لغتها.

تفكيك الماركسية الزائفة - واستعادة التاريخ الحي:

خاض مرقص معركة مزدوجة، مرة ضد الماركسية الستالينية التي حوّلت النظرية إلى عقيدة جامدة، ومرة أخرى ضد القراءات السطحية التي تختزل التاريخ في صراع طبقات مجرد، وكان يرى أن "الاقتصادوية" ليست الماركسية، بل نسختها المشوهة والمضللة (بكسر اللام).

هذه المعركة تبدو اليوم شديدة الراهنية، ليس فقط في سياق نقد اليسار التقليدي، بل في سياق أوسع: نقد كل الأيديولوجيات التي تستبدل الواقع بمفاهيم جاهزة. لقد أصر مرقص على أن التاريخ ليس نموذجاً يُطبّق، بل تجربة تُفهم في خصوصيتها.

في الحالة السورية الراهنة، ومع محاولة تطبيق نموذج إسلامي سلفي، بعيداً عن فهم مشكلات وخصوصيات المجتمع السوري، أو حتى فهم قدرة هذا النموذج على الاندماج الحضاري في العالم، فإنه لا غنى عن الاتجاه الذي أسسه الياس مرقص، اتجاه نقد الأيديولوجيا والنموذج انطلاقاً من معيار المطابقة مع احتياجات الواقع أو عدمها.

من الانحدار إلى الإمكان - أفق الجبهة الوطنية الديمقراطية:

ربما يكون أكثر ما يثير الدهشة في فكر مرقص هو تحليله الاستشرافي لمسار سوريا. فقد رأى أن المستقبل سيتأرجح بين قطبين: استمرار الانحدار، أو نشوء جبهة وطنية ديمقراطية تقود إلى نظام قانوني حديث.

هذا التصور يبدو اليوم كأنه كتب للواقع السوري الراهن. فمسار الانحدار تحقق بأقصى درجاته: تفكك الدولة، صعود الهويات ما قبل الوطنية، تآكل الاقتصاد، وهيمنة العنف، وسلطة دينية سلفية.

> استشرف مرقص مسار سوريا، فرأى أن مستقبلها سيتأرجح بين قطبين، إما الانهيار أو نشوء جبهة وطنية ديمقراطية

لكن القطب الثاني - رغم ضعفه - ما يزال ممكناً. وهنا تكمن راهنية مرقص: في تأكيده أن التمسك بهذا الأفق ليس وهماً، بل شرط لإمكانية الخروج من الانحدار ذاته.

إن "النظام الوطني الديمقراطي" عنده ليس شعاراً أيديولوجياً، بل برنامجاً واقعياً، يتمثل بدولة قانون، وحريات عامة، واقتصاد منتج، ومجتمع مواطنين لا رعايا.

الفلسفة بوصفها شرطاً للسياسة:

في مرحلته الأخيرة، عاد مرقص إلى الفلسفة، لا هروباً من السياسة، بل تعميقاً لها. أدرك أن أزمة العالم العربي ليست فقط أزمة أنظمة، بل أزمة وعي. وأن غياب المفهومية، وسيادة التفكير الشيئي والرمزي، هو ما يعطل إمكان الفعل.

وهذا ما نلمسه اليوم بوضوح العجز عن إنتاج مفاهيم سياسية حديثة، في الخلط بين الدولة والسلطة، بين الشعب والطائفة، بين الثورة والعنف.

إن استعادة مرقص اليوم تعني، في أحد معانيها، إعادة الاعتبار للفلسفة بوصفها أداة لتحرير السياسة من جمودها.

مرقص كمستقبل مفتوح:

ليس إلياس مرقص مفكراً يُستعاد بوصفه تراثاً، بل بوصفه أفقاً. إنه ليس جواباً ناجزاً، بل سؤال دائم. ليس نظرية مغلقة، بل تمرين مستمر على النقد.

في زمن الانهيار السوري، حيث تتفكك المعاني، يصبح مرقص أكثر من مجرد مفكر، يصبح ضرورة لإعادة تأسيس العلاقة بين الفكر والسياسة، بين النظر والعمل، بين الإنسان والتاريخ.

ربما كان قوله الأثير - الذي لم يكتمل في النص - يشير إلى انتمائه إلى الإنسان بوصفه مشروعاً مفتوحاً. وهذا بالضبط ما نحتاجه اليوم: فكر ينتمي إلى المستقبل، لا إلى الماضي، إلى الإمكان، لا إلى التبرير.

إلياس مرقص، بهذا المعنى، ليس ذكرى. إنه احتمال.